



و. جمال علال البختي

الباحث في سطور

الدكتور جمال علال البختي rabiakida@gmail.com

- ✽ من مواليد سنة 1962م بمدينة تطوان.
- ✽ دكتوراه الدولة من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.
- ✽ أستاذ التعليم العالي بجامعة القرويين: كلية أصول الدين بتطوان.
- ✽ رئيس مركز أبي الحسن الأشعري للدراسات والبحوث العقدية بتطوان.

له عدة أعمال منشورة، منها:

- ✽ مقدمات المرشد إلى علم العقائد لابن خير السبتي: تحقيق وتقديم.
- ✽ الحضور الصوفي في الأندلس والمغرب إلى حدود القرن السابع الهجري.
- ✽ العقيدة البرهانية لأبي عمرو السلاجي الفاسي: تحقيق وتقديم.

مُقَدِّمَةٌ

إن أول ما يستوقف القارئ لكتاب «الإبانة عن أصول الديانة» الذي ألفه المنظر الأول للمدرسة الأشعرية أبو الحسن الأشعري هو الاختلاف البين في منهج الإمام حين عرضه لقضايا العقيدة التي تناولها الكتاب. ففي الوقت الذي يسيطر فيه منهج العرض والتقرير على الفصول الخاصة بإدانة الزائغين عن الحق من المعتزلة وأهل القدر لأنهم: (أولوا القرآن مذاهب غريبة، ولكونهم نفوا رؤية الله بالأبصار يوم القيامة، ثم لإنكارهم شفاعة النبي ﷺ، وجحدهم لعذاب القبر، ثم لقولهم بالاستطاعة والقدرة وأن القرآن مخلوق)... كما يطغى نفس المنهج على المصنف وهو يبسط عقيدة أهل السنة السليمة وفق الاختيارات التي وافق فيها أحمد بن حنبل والمشتملة على (الاعتقاد بثبوت الصفات، وصحة الرؤية الأخروية، وعذاب القبر والحوض والصراف والشفاعة، ونفي لخلق القرآن... إلخ).

بيد أن منهج (الإبانة) يتغير ويتحول إلى أسلوب الإثبات والتدليل ويستعيد فيه أبو الحسن (شخصيته الكلامية)؛ حيث يتوجه إلى الجدل والرد على الخصوم من الشيعة والباطنية إبطالا لدعاويهم ودحضا لأدلتهم، اعتمادا على البراهين والأدلة والحجج العقلية والتاريخية عندما يتعلق الأمر بقضايا: ثبوت الإمامة عن طريق النص والعهد، وما يرتبط بذلك من طعن في ترتيب الخلفاء الراشدين وفي عدالة الصحابة.

وبالتأمل في منهج الأشعري هذا يترأى للقارئ وكأن الفكر الأشعري يجعل من مسألة (الإمامة) -دون غيرها- القضية الأخطر في علم الكلام، وربما يتبادر إلى الذهن أن كتاب (الإبانة) -وجل كتب الأشاعرة بعده- تجعل من مواضيع: (الإمامة)، و(الخلافة)، و(الخلفاء الراشدين)، ثم من (الدفاع عن الصحابة وعدالتهم) ومركزيتهم العقدية، المسائل الكبرى التي يجمل بالمفكر الأشعري أن يتصدى للخصم فيها بكل ما يكون في وسعه من أدلة عقلية وبلاغية احتجاجية. أما غير هذه المواضيع والمسائل من قضايا العقيدة الأخرى فقد يسمح فيها بالقول والتقرير والعرض دون تمحيص

استدلالي، والسبب في ذلك يكمن في خطورة البعد الإيديولوجي المتعلق بقضية (الإمامة) لدى الرافضة عموماً، ويثوي في طيات الصراع الحاد الذي قاده الأشاعرة منافحة عن موقف أهل السنة ضد الشيعة عبر التاريخ.

ويكشف البغدادي الأشعري بوضوح خطورة فرق الشيعة الباطنية، انطلاقاً من المنهج الذي التزمه في بناء عقائدهم في (الإمامة) و (العصمة)، ثم في الطعن في العقل باعتباره أداة موصلة إلى اليقين في أخبار الشرع والوحي، ولكن -وهذا هو الأهم- في الخطورة التي يمثلونها بالنظر إلى تسرب فكرهم إلى العامة، وهو أمر لا يمكن السكوت عنه. لذلك يقول: (اعلموا-أسعدكم الله أن ضرر الباطنية على فرق المسلمين أعظم من ضرر اليهود والنصارى والمجوس عليهم، بل أعظم من مضرة الدهرية وسائر أصناف الكفرة عليهم، بل أعظم من ضرر الدجال الذي يظهر في آخر الزمان؛ لأن الذين ضلوا عن الدين بدعوة الباطنية من وقت ظهور دعوتهم إلى يومنا أكثر من الذين يضلون بالدجال في وقت ظهوره؛ لأن فتنة الدجال لا تزيد مدتها عن أربعين يوماً، وفضائح الباطنية أكثر من عدد الرمل والقطر)⁽¹⁾. فخطورة هؤلاء على الإسلام -في نظر البغدادي- إذن أشد، لأنهم يعلنون الإسلام ويكشفونه ظاهراً، ولكنهم في حقيقة أمرهم يضمرون الطعن في جسم هذا الدين خفية لأجل التمكن من بث السموم في عوام الخلق وسدّ أجهم.

(ولهذه الأسباب كلها فإن النظر إلى الباطنية يتغير، وهم لا يكونون خصماً مع الاشتراك في الاعتقاد معنا-أهل السنة-، بل إنهم الخصم المتكلم ظاهراً والعدو-عدو الدين كله-باطناً. والتغيير في النظر في هذه الحال، هو أن مجادلة الباطنية تنزل عند المتكلم الأشعري بمنزلة الوجوب الشرعي)⁽²⁾.

ننتقل من إثارة موضوع الصراع المذهبي السني/الشيوعي المرتبط بالتصورات الفلسفية والأنطولوجية التي أسسها الشيعة عموماً والباطنية على وجه الخصوص في اعتقاداتهم المرتبطة بالإمامة والإمام، وما يتعلق بذلك من اختلاف التصورات

(1) الفرق بين الفرق، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ص: 289.

(2) سعيد بن سعيد العلوي -الخطاب الأشعري- مساهمة في دراسة العقل العربي الإسلامي، ص: 58.

المنهجية والعرفانية المتصلة بالمذهب ونسقه الفكري العام. ونعتقد أن إثارة موضوع التوجيه الموضوعي (نسبة إلى الموضوع وتناول القضايا العقديّة ثم ترتيبها) الذي مارسه الشيعة على فرق السنة... هو الذي يوضح أهمية وخطورة الكلام عن شروط الإمام، وطريقة وشروط اختياره، ثم يجلي حقيقة التركيز الشيعي ثم السني الأشعري على البحث في مشروعية ترتيب الخلفاء، والحديث عن عدالة الصحابة ومركزهم في الدين والعقيدة، وعن اجتهاداتهم في الفقه والسياسة، ومن بينهم الصحابة الجليلة أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، لأن انطلاق التنظير الإسلامي لنظرية الإمامة مرتبط بالأحداث التاريخية التي شهدتها عالم المسلمين في عهد الخلفاء الراشدين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وأدت إلى تشكل الفرق الكلامية وخصوصاً فرق الشيعة والخوارج.

فالحديث عن اجتهادات أم المؤمنين السيدة عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عند الأشاعرة إذن لا يمكن فهمه وتقويمه وتحليله إلا بالنظر إلى الصراع السني الشيعي، واستحضار جملة معطيات تاريخية وواقعية عرفها العصر الأول، مع التمييز بين الوحي والتاريخ، وبين المثال الديني والواقع الذي جَبَلَ الله عليه الخلق مهما ارتقى مركزهم الديني، والذي تحكيه وتؤكدّه الأحداث والأخبار الموثوقة. وسنحاول فيما يلي تتبع ما ورد في كتب الأشاعرة عامة، وابن العربي المغربي خاصة في خصوص اجتهادات عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في فتنة الجمل، ثم محاولة قراءة الآراء والمواقف الأشعرية، لتمحيص البعد العقدي في أشخاص الصحابة وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا انطلاقاً من هذا الحدث.

فتنة الجمل في كتب الأشاعرة:

1.1 عرض مواقف أشاعرة المشرق:

1.1.1 ينص أبو الحسن الأشعري على أن (ما جرى من علي والزبير وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ

أجمعين- فإنما كان عن تأويل واجتهاد، وعلي الإمام، وكلهم من أهل الاجتهاد، وقد شهد لهم النبي ﷺ بالجنة والشهادة، فدل على أنهم كلهم كانوا على حق في اجتهادهم)⁽¹⁾.

نخرج من نص أبي الحسن الأشعري هذا بالأفكار التالية:

(1) أن تأويل السيدة عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لكيفية تدبير نازلة قتل عثمان تأويل صادر عن جهة تملك مؤهلات الاجتهاد، فليس في الشرع ما يمنع من صدور اجتهادها في المسألة هي وطلحة والزبير، فكلهم ومعهم علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من أهل الاجتهاد.

(2) أن اجتهاداتها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في خروجها مع طلحة والزبير إلى البصرة اجتهادات مسوغة من الناحية الشرعية.

(3) أكثر من ذلك يؤكد الأشعري أن عائشة ومن معها من الصحابة (كانوا على حق في اجتهاداتهم)⁽²⁾، رغم اختلاف هذا الاجتهاد- في التعامل مع الأحداث- مع اجتهاد علي الإمام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورغم أن الحق في هذه المسألة لا يمكن أن يكون إلا مع طرف واحد!!.

2.1.1. وقد توسع الباقلاني (المؤسس الجديد للاتجاه الأشعري) من جهته في مبحث (الإمامة)، ووقف طويلا مع حدث (مقتل عثمان)، فبين أن (عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قُتِلَ مظلوماً، وأنه لم يكن منه ما يوجب قتله، ولا المطالبة بخلعه ولا سقوط عدالته وموالاته، وأن الذين تولوا قتله والإغراق في السعي عليه أهل فتنة، ولفيف الأمصار، ومن لا مدخل له في هذا الشأن [يعني أمر الإمامة] وحلها وعقدها، وأنهم لم يستندوا في شيء مما خرجوا إليه في أمره إلى ما يمكن أن يكون شبهة،

(1) الإبانة عن أصول الديانة، تح: فوقية محمود، ص: 220.

(2) المصدر والصفحة السابقان.

فضلا عن أن يكون حجة⁽¹⁾.

وأنكر الباقلاني أن يكون لأحد من الصحابة يد أو مشاركة في قتل عثمان، لاسيما عليا وطلحة والزبير وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ، بدليل أن (ما من هؤلاء أجمع أحد إلا وقد أظهر المطالبة بدمه، ولعن قتلته، وأظهر البراءة منهم، والتأسف على ألا يمكنه إقامة الحق عليهم)⁽²⁾.

أما الروايات التي تحكي عن مسؤولية بعضهم عن قتله فهي في نظره روايات آحاد مطعون فيها تردها الروايات الصحيحة المنزهة لهم عن هذا الفعل الشنيع الذي لا يمكن أن يصدر إلا عن فسّاق. فكيف يصح -يرى الباقلاني- أن يكون هؤلاء الصحابة مسؤولين أو مشاركين في قتل عثمان وقد أنفذ علي الحسن لنصرتة، وعثمان يرّده ويرُد الناس عن الدفع عنه بالقتال لهم ويحملهم الرسائل إليهم بالوعظ لهم؟.. قال [عثمان]: «من كان يظن أن لي في عنقه طاعة فليغمد سيفه وليلزم بيته»⁽³⁾. وكان عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يطمع -في منعه القتال عنه- أن ينصرف المتمرّدون عنه كما انصرفوا أول مرة بعد إقناعه لهم بصحة اجتهاداته، كما كره أن يُتحدث عنه في الأمصار بأنه قتل من جاء باباه طالبا رفع الظلم عنه، وربما كان يطمع أن يلحق به من البلاد من يدفع عنه من غير الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم الذين تنزه عن إقحامهم في مواجهة هؤلاء المتمردين.

ثم مضى الباقلاني يناقش اتهامات الثائرين لعثمان، فذكر منها: فتقه أمعاء عمار بن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وضربه عبدالله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ونفيه أبا ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى الربذة، وإيواءه الحكم طريد رسول الله ﷺ، وتركه قتل عبيدالله بن عمر بالهرمز، ثم توليته أقاربه الولاية وهم ليسوا بأهل لها، وتخصيصه بالعطاء لمروان بن الحكم قريبه ووزيره حين أعطاه خمس إفريقية، كما أن اتهم عثمان بإرسال كتاب مع عبده على بعيره إلى عامله عبدالله بن أبي سرح يأمره بمعاقبة الثوار والتنكيل بهم بعد عودتهم إلى مناطقهم⁽⁴⁾...

(1) تمهيد الدلائل وتلخيص الأوائل، تح: عماد الدين حيدر، ط: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت: 1987، ص: 520.

(2) المصدر السابق، ص: 527.

(3) المصدر السابق، ص: 528.

(4) م، س، ص: 530-543.

وبعد أن استعرض الباقلاني هذه التهم وغيرها وردها إما لعدم ثبوتها واقعا ونقلا - في نظره -، أو بتأويل وتبرير قرارات عثمان فيها بما يوافق الشرع، انتقل أبو بكر لإثبات مشروعية إمامة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فتوقف عند موضوع بيعته مجليا موقف كل من طلحة والزبير من هذه البيعة، منبها إلى أنه حتى على فرض مبايعتهما له مكرهين - كما يرى الخصوم -، فإن إمامته تبقى ثابتة، وخروجهما عليه - على فرض أنه قد حصل من أجل خلعه كما يدعي الرافضة - (ليس بشيء ولا قاذح في صحة إمامته، ولا موجب لسقوط طاعته لأن إمامته قد صحت، فلا ينخلع بعد صحتها لخلعهما له ولا بخلع غيرهما...) (1)

وعن سبب محاربة طلحة والزبير ومعهما السيدة عائشة لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فإنه في نظر الباقلاني (اجتهاد منهما، وما أداهما الرأي إليه، وهما من أهل الفقه والرأي وكذلك عائشة) (2).

وعن سؤال متعلق بالاجتهاد في هذا الموضوع السياسي وصحة الخوض فيه من طرف عائشة ومن معها من الصحابة يذكر الباقلاني جملة آراء:

❖ فهناك من اعتبر كل المجتهدين في الموضوع مصيبا كإصابة المجتهدين في سائر مسائل الأحكام.

❖ وهناك من رأى الحق في صف واحد، وترجح لديه صواب موقف علي، وخطأ عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ومن معها. ولكن خطأ عائشة لا يبلغ درجة الإثم والفسوق، ولكن الإثم عليها موضوع.

❖ وهناك فريق قطع بصواب علي وخطأ عائشة لأنها نازعته، ولكنها وطلحة والزبير مغفور لهم؛ لأنهم تابوا، ودليل ذلك (ندم عائشة إذا ذكروا لها يوم الجمل وبكاؤها حتى تبل خمارها، وقولها: «وددت أن لو كان لي عشرون ولدا من رسول الله ﷺ كلهم مثل عبدالرحمن بن الحارث بن هشام وأني ثكلتهم، ولم يكن ما كان مني يوم

(1) م، س، ص: 551.

(2) ص: 552.

الجمل»، والمعتمد عندهم في ذلك قول النبي ﷺ: «عشرة من قريش في الجنة»⁽¹⁾، وعد فيهم طلحة والزبير، قالوا: ولم يكن ليخبر بذلك إلا عن علم منه بأنهما سيتوبان مما أحدثاه ويوافيان بالندم والإقلاع⁽²⁾.

ثم نقل الباقلاني قول جلة من العلماء بأن الوقعة بالبصرة (معركة الجمل)، كانت على غير عزيمة على الحرب، وأن قتلة عثمان كانوا وراء إثارة المواجهة خوفا على أنفسهم من الحساب، فزرعوا الفتنة، وقتلوا رجالا من الصّفيّين، فنهض كل فريق إلى الفتنة المخالفة، يريد الدفاع عن نفسه، فاشتعل أوار الحرب⁽³⁾... قال صاحب (التمهيد): (وهذا صواب من الفريقين وطاعة لله تعالى، إذا وقع القتال والامتناع منهم على هذا السبيل. وهذا هو الصحيح المشهور، وإليه نميل، وبه نقول)⁽⁴⁾.

أما الدواعي التي استند إليها اجتهاد علي رضي الله عنه في عدم إقامة العقوبة على قتلة عثمان، والتي كانت موضوع الخلاف مع بقية الصحابة المنازعين له (وعلى رأسهم عائشة وطلحة والزبير ثم معاوية بعد ذلك-رضي الله عن الجميع-)، فقد حصرها الباقلاني في المستندين الأساسيين التاليين:

أ-عدم معرفة علي بأعيان [القتلة]، وإن كان يعلم أنهم تحت كنفه ومختلطون بالصالحين من جنده.

ب-خوفه من تمالئهم وتضافرهم واختلاف الأمر عليه، والقدح فيه⁽⁵⁾.

(1) أحاديث المبشرين بالجنة منها حديث عبدالرحمن بن عوف قال: قال رسول الله ﷺ: «أبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعثمان في الجنة، وعلي في الجنة، والزبير في الجنة، وعبدالرحمن بن عوف في الجنة، وسعد في الجنة، وأبو عبيدة بن الجراح في الجنة». أخرجه الترمذي في سننه، (باب مناقب عبدالرحمن بن عوف)، رقم: 3747، تح: محمد شاكر وآخرون، والنسائي في الكبرى، (كتاب المناقب أبو عبيدة بن الجراح)، رقم: 8038، تح: حسن عبدالمنعم شلبي: 328/7، وابن ماجه، السنن، (باب فضائل العشرة رضي الله عنهم)، تح: محمد فؤاد عبدالباقي ومذيل بأحكام الألباني: 48/1، قال الألباني في تعليقه على ابن ماجه: (صحيح الإسناد).

(2) التمهيد، ص: 552.

(3) ص: 553.

(4) نفسه.

(5) ص: 554-555.

ولذلك يرى الباقلاني أن عليا اضطر إلى مصانعتهم، وإظهار عدم تعاطفه مع الشهيد عثمان، ليلا يُفُتْلَ الأمر من يده، وينقلب عليه هؤلاء الرعاع. وفي نفس الوقت كان علي يحتاط في الإعلان عن رضاه عن هؤلاء قتلة، وثبت تصريحه بعدم تحميله المسؤولية فيما لحق عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من ظلم واعتداء.

والأهم أن عليا- في نظر أبي بكر الباقلاني- رغم محاربتة لعائشة وطلحة والزبير ثم لمعاوية فيما بعد، ظل حريصا على التأكيد على أن ما صدر من الصحابة المخالفين هو اجتهاد لا يخرجهم من حظيرة الدين، ولا يرفع عنهم رتبة الإيمان، قال: (وجميع ما قاله علي مفارق لما تعتقده الشيعة والشراة في أهل البصرة وصفين من إكفارهم وإخراجهم عن الإيمان، فلا عذر لمشنع في الخلاف عليهم والسرف والإغراق في إكفار المحارب له على التأويل والقاعد عنه، والحال ما وصفناه)⁽¹⁾.

انطلاقا مما تقدم نخلص مع الباقلاني إلى المواقف التالية:

- (1) أن قتل عثمان كان ظلما.
- (2) لم يكن من حق قتلته محاسبته على ما ذكروا ونسبوا إليه من أخطاء سياسية، لأنهم غير مؤهلين شرعا لذلك.
- (3) لا يد للصحابة ومنهم عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في مقتل عثمان والثورة عليه، بدليل أنهم عمدوا إلى مطاردة قتلته، وعلى رأسهم عائشة أم المؤمنين وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، بل أعلنوا على الملأ لعنتهم لهم وتبريهم منهم.
- (4) اتهام الصحابة بالمسؤولية عن قتله ومنهم عائشة وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يرجع إلى روايات آحاد مغرضة مطعون فيها.
- (5) إن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لم تُرد الحرب، وإنما فرضت عليها وعلى من معها من الصحابة دفاعا عن النفس بعد قيام الفتنة، فاجتهادها في دفاعها عن صفها صواب وطاعة لله تعالى.

(6) كان علي مصيباً في عدم متابعة قتلة عثمان مباشرة بعد توليه الخلافة لعدم توفر الشروط الشرعية للتنفيذ، ونظراً لتعقد الوضعية السياسية مع وجود القتلة في معسكره.

(7) المهم في نظر الباقلاني أن علياً تنزه عن تكفير خصومه وعن تكفير عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا واعتبرهم مخطئين فقط، وبذلك رد على الشيعة الذين أطلق بعضهم أوصاف الكفر والضلال على الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

3.1.1. بعد الباقلاني نتجه الآن إلى مفكر أشعري عُرف بالكثير من الصرامة في إصدار الأحكام العقديّة، ونقصده به عبد القاهر البغدادي، فكيف عالج هذه الأحداث؟ وما هو الجديد الذي قدمه في خصوص الفتنة؟

اتفق البغدادي مع أبي الحسن الأشعري ومع الباقلاني في معظم المواقف السالفة الذكر، ولكنه أضاف بعض المعطيات التاريخية والتحليلية تتعلق بأحداث فتنة الجمل. فذكر أولاً أن هناك إجماعاً من أهل السنة (الأشاعرة) على أن (عثمان كان إماماً على شرط الاستقامة إلى أن قُتل [عكس ما يرى الرافضة والخوارج الذين اعتبروه كافراً بعد ست سنوات الأولى من حكمه بسبب الأحداث التي نقموا عليها]. وأجمعوا على أن قاتليه قتلوه ظلماً، فإن كان فيهم من استحل دمه فقد كفر، ومن تعمد قتله من غير استحلال كان فاسقاً غير كافر. والذين هجموا عليه واشتركوا في دمه معروفون يُقطع بفسقهم...) (1).

هكذا تتغير الصورة وتتحول لهجة الأشاعرة مع البغدادي إلى إصدار أوصاف وأحكام عقديّة بالتكفير والتفسيق للمخطئين في أحداث الفتنة، مما يعكس قوة الصراع المذهبي على عهده، ولكن ذلك يشير أيضاً إلى شيء مهم يعكسه التأثير الذي مارسه الفرق المخالفة - بسبب حدة المواجهة - على مجادليها من السنة فدفعتهم إلى الانخراط في إصدار الأحكام والأسماء التصنيفية رداً للفعل، ومعاملة بالمثل.

وفي خصوص (الفتنة) يعود البغدادي ليُعلن (إجماعاً) آخر من أصحابه (الأشاعرة) على أن علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان مصيباً في قتال أصحاب الجمل وعلى رأسهم عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا⁽¹⁾، وهذا يدفع -في نظره- إلى الحكم بأن عائشة أم المؤمنين وطلحة والزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كانوا على خطأ فيما اجتهدوا فيه، ولكن خطأهم لم يكن موجبا لفسقهم؛ لأن عائشة كانت قاصدة للإصلاح، فغلبها (بنو ضبة) و(بنو الأزد)⁽²⁾ على رأيها فقاتلوا عنها، فهم الفسقة!! أما الزبير فعرف أن علياً كان على الحق فرجع، ولكنه قُتل، وبشّر عليُّ قاتله بالنار. وأما طلحة فترك القتال، ولكن مروان بن الحكم قام بقتله رغم أنه خرج من مكة وهو في صفوفه... فلزم من هذا الحكم براءة الثلاثة: عائشة، وطلحة، والزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ من الفسق، والباقيون من أتباعهم الذين قاتلوا علياً هم الفسقة⁽³⁾...

بالرجوع إلى ما تقدم من آراء البغدادي تُسجل ما يلي: لقد ذكر البغدادي أنه تشكلت على عهده (إجماعات سنّية) أشعرية حول قضايا مرتبطة بالفتنة منها:

- (1) إجماعهم على أن علياً كان صاحب الحق في الخلاف مع عائشة وأهل الجمل.
- (2) إجماعهم على أنه كان محقاً في مقاتلتهم.
- (3) إجماعهم على أن عائشة أخطأت في اجتهادها.
- (4) إجماعهم على أن خطأ عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لم يكن موجبا لفسقها؛ لأنها كانت تقصد الإصلاح.
- (5) إجماعهم على أن أتباع عائشة وأتباع طلحة والزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ من أهل الجمل هم الفسقة.

هذه أهم الآراء أو الإجماعات التي ذكرها البغدادي لأصحابه من الأشاعرة، نتقل بعدها لمعرفة رأي أشعري كبير يرمز لمرحلة جديدة في تاريخ تطور المذهب (المرحلة الوسطى)، ونقصد به الإمام عبدالمالك الجويني، فما هي مواقفه من أحداث الفتنة؟

(1) انظر المصدر السابق، ص: 289.

(2) بنو ضبة والأزد هم الذين أحاطوا بجمل أم المؤمنين وأمسكوا بخطامه، وقاتلوا عنها إلى آخر نفس يوم الجمل.

(3) ص: 289-290.

4.1.1. يؤكد إمام الحرمين الجويني بأن الكلام في الإمامة واختلافات الصحابة ليس من أصول العقيدة لأنه من الأمور الاجتهادية المحتملة التي لا مجال للقطع فيها. ولكن افتراء الرافضة على الصحابة وتخرصهم يدفع لا شك إلى خوض المعارك دفاعاً عنهم وعن رتبته، لأنهم الوسطاء الذين بلغوا الدين، والرموز التي عملت على تنزيل شرائعه على الأرض، ونافحت عن ثبوت مبادئ الإسلام، وانتقال قيمه العليا إلى الأجيال اللاحقة. ولذلك وجب على المسلم اعتقاد جملة من القناعات الإيمانية في حقهم من ذلك أن يعلم أنهم: (كانوا من رسول الله ﷺ بالمحل المغبوط، والمكان المحوط، وما منهم إلا وهو منه ملحوظ. وقد شهدت نصوص الكتاب على عدالتهم والرضا على جملتهم بالبيعة-بيعة الرضوان- ونصت القرائن على حسن الثناء على المهاجرين والأنصار. فحقيق على المتدين [يقول الجويني] أن يستصحب لهم ما كانوا عليه في أمر الرسول ﷺ، فإن نُقلت هنات، فليُتدبر النقل وطريقه، فإن ضعف رده، وإن ظهر وكان آحاداً لم يُقدح فيما علم تواتراً منه، وشهدت له النصوص. ثم ينبغي أن لا يألو جهداً في حمل كل ما ينقل على وجه الخير، ولا يكاد ذو دين يعدم ذلك...) (1).

أما عن اجتهادات أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في فتنة الجمل فيقرر الجويني أن علياً كان إمام حق في توليته، ولا يشك أحد في كون من قاتله كان باغياً، ولكن حسن الظن بالمخالفين له من الصحابة- ومنهم أم المؤمنين عائشة-، يقتضي أن يُظن بهم قصد الخير، وإن كانوا في اجتهادهم قد أخطأوا. (وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قصدت بالمسير إلى البصرة تسكين الثائرين وتطفئة نار الفتن، وقد اشرأبت للاضطرام، فكان من الأمر ما كان... ولا يُعصم واحد من الصحابة عن زلل، والله ولي التجاوز بمنه وفضله. وكيف يُشترط العصمة لآحاد الناس، وهي غير مشروطة لإمام؟!...) (2).

نخرج مما تقدم بالأفكار الجوينية التالية:

(1) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تح: أسعد غنيم، ص: 364-365.

(2) الإرشاد، ص: 336.

- (1) إن البحث في الموضوع (موضوع الإمامة، وعدالة الصحابة، وفي مشاكل الفتنة) ليس من أصول العقائد.
 - (2) إن افتراء الرافضة على الصحابة دفع أهل السنة إلى خوض النقاش ورد الشبهات وصد الطعنات في حق الصحابة، وبالتالي صار البحث في الإمامة وما يرتبط بها من بحوث المجال العقدي.
 - (3) إن النصوص التوقيفية تشهد للصحابة ولعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بالعدالة، ورضا الله تعالى عنهم ثابت في غير ما آية من آيات الكتاب الكريم.
 - (4) الوارد من الهنات في حق عائشة والصحابة عموماً إما ضعيف المورد، وإما خبر آحاد لا يَقْدَحُ في المتواتر الوارد بالمدح والثناء في حقهم.
 - (5) وجوب حمل ما نُقِلَ من أخبار الفتنة عنهم محمل الخير،
 - (6) يصدر الجويني الحكم بكون من قاتل علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو الباغي، ولكن مع ذلك ينبغي حسن الظن بعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ومن معها.
 - (7) كانت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تقصد بالمسير إلى البصرة تسكين الثائرين، وتطفئة نار الفتنة، وهي ليست معصومة من الخطأ (اجتهادها في الفتنة لم يكن موفقاً).
- هذه مجمل آراء الجويني في موضوع الفتنة، واجتهادات السيدة عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فماذا أضاف تلميذه المتكلم والصوفي الكبير أبو حامد الغزالي؟
- 5.1.1. يعلن الغزالي ضرورة (الاقتصاد في الاعتقادات) المتعلقة بالصحابة، فلا عصمة للأئمة ولو كانوا صحابة، وفي نفس الوقت لا يحق لمؤمن أن يتهمهم ويطعن فيهم ويطلق لسانه بدمهم. فالله تعالى أثنى عليهم، وتواترت الأخبار بتنزيههم بألفاظ مختلفة. فلذلك وجب استصحاب حسن الاعتقاد في حقهم ولا يساء الظن بهم؛ لأن أكثر ما يُنقل من قدح فيهم، إنما هو اختراع من المتعصبين ولا أصل له، وما صح وثبت نقله فالتأويل مُتَطَرِّقٌ إليه... لذلك ينبغي حمل أفعالهم على قصد الخير وإن لم يُصِيبُوا⁽¹⁾.

(1) الاقتصاد في الاعتقاد، ص: 152.

أما عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فالمشهور في نظر الغزالي (أنها كانت تطلب تطفئة الفتنة، ولكن خرج الأمر عن الضبط، فأواخر الأمور لا تبقى على وفق طلب أوائلها، بل تنسل عن الضبط)⁽¹⁾. ولذلك فينبغي أن يُظن فيها وفي طلحة والزبير وحتى في معاوية أنهم كانوا مؤولين. وما يحكى سوى هذا من روايات الأحاد، فالصحيح منه مختلط بالباطل والاختلاق، أكثره اختراع الروافض والخوارج وأرباب الفضول الخائضون في هذه الفنون. يقول حجة الإسلام: (واعلم أنك في هذا المقام بين أن تُسيء الظن بمسلم وتطعن عليه وتكون كاذبا، أو تحسن الظن به وتكف لسانك عن الطعن وأنت مخطئ مثلا. والخطأ في حُسن الظن بالمسلم أسلم من الصواب بالطعن فيه... ولو هفا هفوة بالطعن في مسلم بما هو بريء منه عند الله تعالى منه فقد تعرض للهلاك، بل أكثر ما يُعلم في الناس لا يحل النطق به لتعظيم الشرع الزجر عن الغيبة مع أنه مما هو متحقق في المغتاب)⁽²⁾.

وهكذا يمكن اختزال مواقف الغزالي في الأفكار التالية:

- (1) التأكيد على ضرورة الاقتصاد في الاعتقادات المتعلقة بالصحابة.
- (2) الصحابة ومعهم السيدة عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا غير معصومين، ولكن لا حق لمؤمن في اتهامهم والطعن فيهم.
- (3) أكثر ما ينقل من طعن في الصحابة هو من اختراع المتعصبين (الرافضة)، وهو طعن لا أصل له.
- (4) المنقول من أخطائهم الاجتهادية قابل للتأويل، ولذلك يُحمل على قصد الخير.
- (5) كانت أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تطلب تطفئة الفتنة، ولكن خرج الأمر عن الضبط.
- (6) أصحاب الجمل مؤولون.
- (7) الروافض والخوارج هم الذين روجوا الأكاذيب في حق الصحابة، ولذلك وجب على أهل السنة التصدي لهم.

(1) المصدر السابق، ص: 153.

(2) ص: 153.

هذه خلاصة أفكار الغزالي في موضوع الفتنة تتحول بعدها إلى أحد أعلام الفترة الأخيرة من تطور المذهب، وإلى رمز المدرسة الكبار وهو عضد الدين الإيجي.

6.1.1. بعد ثنائه على الصحابة والتعريف بمركزهم في الدين وجهادهم لإعلاء كلمة الحق، انتهى الإيجي في كتابه (المواقف) إلى الحديث عن الفتنة، فوضح أن (الهشامية) (أتباع هشام بن عمرو الفوطي) أنكروا وقوع الحروب بين الصحابة ومنها وقعة الجمل لرفعة مركزهم وسمو مرتبتهم⁽¹⁾، قال: وفي هذا مكابرة، لأن وقعة الجمل ووقعة صفين من المتواتر. أما العمرية والواصلية من المعتزلة فردوا شهادة الفريقين (في صفين وفي الجمل) إما للجميع - كما هو حال العمرية -، أو لأحد الفريقين لا بعينه - وهو رأي الواصلية - . وختم الإيجي ملخصه⁽²⁾ بالقول: (والذي عليه الجمهور [من أهل السنة] أن المخطئ قتلة عثمان ومحاربو علي؛ لأنه إمام، فيحرم القتل والمخالفة قطعاً)⁽³⁾.

ملخص كلام الإيجي هنا ينحصر إذن في الأفكار التالية:

- (1) ذهاب بعض المتكلمين إلى إنكار وقوع الفتنة والحروب بين الصحابة مخالف للمتواتر من الأخبار،
- (2) المعتزلة غلطوا في رد شهادة الفريقين من أهل الجمل ومن أهل صفين كلا أو بعضاً،
- (3) الجمهور من أهل السنة على أن المخطئ في أحداث الفتنة هم قتلة عثمان، ومن حاربهم علي، لأنه الإمام.

2.1. عواصم ابن العربي المغربي من القواصم:

1.2.1. انتهى القاضي ابن العربي إلى أن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قُتِلَ مظلوماً، ومحجوجاً بغير حجة، والصحابة كلهم أبرياء من دمه، لأنهم نزلوا عند رغبته ونهيه عن القتال من

(1) عن هذا الإنكار انظر بتفصيل: الأشعري، مقالات الإسلاميين، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ص: 189.

(2) اختصر في هذا المبحث ما ورد من خلاف بين الفرق في موضوع الفتنة، وخصوصاً ما ذكره الآمدي في كتابه: أبقار الأفكار، تح: أحمد محمد المهدي: 5 / 117 وما بعدها.

(3) المواقف في علم الكلام، ص: 413.

أجله، وقد نصره ابن الزبير فقال له: (إن معك في الدار عصابة مستبصرة، ينصر الله بأقل منهم، فائذن لنا، قال [عثمان]: اذكر الله رجلا أراق لي دمه.. وقال سليط ابن أبي سليط: نهانا عثمان عن قتالهم، فلو أذن لنا لضربناهم حتى نخرجهم عن أقطارها. وقال عبدالله بن عامر بن ربيعة: كنت مع عثمان في الدار، فقال: اعزم على كل من رأى أن لي سمعا وطاعة إلا كفّ يده وسلاحه، فإن أفضلكم غناء من كفّ يده وسلاحه. وثبت أن الحسن، والحسين، وابن الزبير، وابن عمر، ومروان، كلهم شك في السلاح حتى دخلوا الدار، فقال عثمان: أعزم عليكم لما رجعتم فوضعتم أسلحتكم ولزمتم بيوتكم⁽¹⁾.

أما علي فبيعة الأنصار والمهاجرين له كانت- في نظر ابن العربي- بيعة صحيحة، رغم وقوعها في ظروف خاصة، فلم يكن بعد الخلفاء الثلاثة السابقين مثله قدرا وعلما وتقى ودينا. ولولا المسارعة إلى عقد بيعته لوقعت أحداث لا يمكن رقع خرقها، وقد استجاب علي لطلب المبايعين بتولية الخلافة لأنه رأى من الفرض العيني عليه قبولها مخافة الفتنة⁽²⁾.

وذهب ابن العربي إلى القول بأن طلحة والزبير بايعا عليا عن طوعية واقتناع، ولم يكونا مكرهين- كما يذهب إلى ذلك بعض المغرضين-، وحتى لو افترضنا أنها كانا مكرهين فإن ذلك لا يؤثر على مشروعية استحقاقه للخلافة، لأن السواد الأعظم من الأنصار والمهاجرين بايعوه واعترفوا بإمامته، بل لأن البيعة تنعقد بالواحد أو الاثنين وتتم⁽³⁾.

2.2.1. ثم شرع المعافري في مناقشة الذين زعموا: أن طلحة والزبير لم يبايعا عليا على الإمامة، ولكن مبايعتهما له كانت من أجل الاقتصاص من قتلة عثمان، فرد عليهم بقوله: (هذا لا يصح في شرط البيعة، وإنما يبايعونه على الحكم بالحق، وهو أن يُحضر الطالب للدم، ويُحضر المطلوب، وتقع الدعوى، ويكون الجواب، وتقوم

(1) العواصم من القواصم، ص: 306.

(2) المصدر السابق، ص: 306.

(3) العواصم من القواصم، ص: 306.

البينة، ويقع الحكم. فأما على الهجوم عليه بما كان من قول مطلق، أو فعل غير محقق، أو سماع كلام، فليس ذلك في دين الإسلام⁽¹⁾.

وذهب بعض (العثمانية) إلى أن جماعة من الصحابة غير طلحة والزبير تخلفوا عن بيعة علي، منهم: سعد بن أبي وقاص، ومحمد بن مسلمة، وابن عمر، وأسامة بن زيد، وسواهم من نظائهم، فأكد ابن العربي بأن بيعة علي لم يتخلف عنها أحد، ولكن الصحيح خبرا وتاريخا أن التخلف حصل من بعض الصحابة في نصرته ضد أهل الجمل، وضد معاوية، لأنها تطبيق العقوبة على الثوار الذين قتلوا عثمان كان مسألة اجتهادية، فاجتهد كل واحد وأعمل نظره، وأصاب قدره⁽²⁾.

3.2.1. ثم بين ابن العربي أن الروايات المتعلقة بخروج عائشة وطلحة والزبير إلى البصرة لم تذكر سبب هذا الخروج، وما ورد من خبر في تفسير خروجهم لا يرقى إلى درجة الصحة حتى نطمئن إليه، وفي تفسيره لدواعي الخروج استبعد ابن العربي احتمال أن يكون الهدف به خلع علي لأن ذلك لا يكون إلا باتفاق الأمة، وبيعته - كما ذكر من قبل - يكفي فيها المبايع الواحد والمبايعان، كما يستبعد أن يكون الخروج من أجل الانتصاف من قتلة عثمان لأنه احتمال ضعيف، فالأصل أن تأتلف الكلمة قبل إقامة الحدود، فلم يبق من احتمال إلا أنهم (خرجوا في جمع طوائف المسلمين، وضم تشردهم، وردهم إلى قانون واحد حتى لا يضطربوا فيقتتلوا، وهذا هو الصحيح، لا شيء سواه، وبذلك وردت صحاح الأخبار)⁽³⁾. نعم - يؤكد أبو بكر بن العربي - بأن (طلحة والزبير وعائشة أم المؤمنين [خرجوا] رجاء أن يرجع الناس إلى أهمهم فيروا حرمة نبيهم، واحتجوا عليها بقوله تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنَ آمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾⁽⁴⁾، وقد خرج النبي ﷺ في الصلح وأرسل فيه، فرجت

(1) المصدر السابق، ص: 307-308.

(2) نفسه، ص: 306-307.

(3) العواصم من القواصم، ص: 318-319.

(4) النساء/ 114.

[عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا] المثوبة، واغتنتم الفرصة، وخرجت حتى بلغت الأفضية
مقاديرها⁽¹⁾.

4.2.1. أما المسؤول عن إسالة الدماء والداعي إلى القتال فهم- في رأي ابن العربي-
المتألبون والمتورطون في إثارة الفتنة من قتلة عثمان، الذين كانوا يخافون أن يُقام
عليهم القصاص، فبعد إعلان الصلح واتفاق علي مع أصحاب الجمل على
المهادنة ونبذ القتال، لم يغمض للمتآمرين جفن، واستمروا في الكيد والمكر وإثارة
القتال، فاشتعلت الحرب بين الطرفين بإيعاز من هؤلاء، وأدت إلى ما أدت إليه
من تقاتل الصحابة بعد أن (كثرت الغوغاء على البوغاء، كل ذلك حتى لا يقع
برهان، ولا يقف الحال على بيان، ويخفى قتلة عثمان، وإن واحداً في الجيش يفسد
تدبيره، فكيف بألف؟!)⁽²⁾.

5.2.1. وفي الأخير يتجه المعافري إلى نقد الروايات المرتبطة بحادثة الجمل، فيرد
جملة منها، وأهمها:

✽ رواية قتل مروان بن الحكم لطلحة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المبشر بالجنة-، قال ابن العربي: (وقد
رُوي أن مروان لما وقعت عينه في الاصطفاف على طلحة قال: لا نطلب أثراً بعد
عين، ورماه بسهم فقتله، وما يعلم هذا إلا علام الغيوب، ولم ينقله ثبت. وقد
رُوي أنه أصابه سهم بأمر مروان، لا أنه رماه. وقد خرج كعب بن سور بمصحف
منشور بيده يناشد الناس أن لا يريقوا دماءهم، فأصابه سهم غرب فقتله، ولعل
طلحة مثله، ومعلوم أنه عند الفتنة وفي ملحمة القتال يتمكن أولو الإحن
والحقود، من حل العرى ونقض العهود، وكانت آجالاً حضرت، ومواعيد
انتجرت)⁽³⁾.

✽ حديث (ماء الحوآب) قال ابن العربي: (وأما الذي ذكرتم من الشهادة على ماء
الحوآب، فقد بؤتم في ذكرها بأعظم حوب، ما كان قط شيء كما ذكرتم، ولا قال

(1) العواصم، ص: 318-319.

(2) نفسه.

(3) العواصم من القواصم، ص: 318-319.

النبي ﷺ ذلك الحديث، ولا جرى ذلك الكلام، ولا شهد أحد بشهادتهم، وقد كُتبت شهادتكم بهذا الباطل وسوف تسألون).

❖ رد ابن العربي كذلك حديث: «هذه ثم الزمن ظهور الحصر». قال: (فإن قيل: لم خرجت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وقد قال لمن في حجة الوداع: «هذه ثم ظهور الحصر»؟ قلنا:... ألم أعهد إليكم ألا ترووا أحاديث البهتان، وقدمنا لكم على صحة خروج عائشة البرهان، فلم تقولون ما لا تعلمون؟ وتكررون ما وقع الانفصال عنه كأنكم لا تفهمون؟ ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾⁽¹⁾.

يتحصل لنا من آراء وأفكار ابن العربي السابقة المعاني الكبرى التالية:

- (1) أن قتل عثمان كان ظلماً، فهو محجوج بغير حجة.
- (2) أن الصحابة كلهم أبرياء من دمه، فهو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي منعهم من الدفاع عنه ضد الثائرين.
- (3) أنبيعة علي كانت من الأنصار والمهاجرين، ولم يتخلف واحد من الصحابة عن البيعة بمن فيهم طلحة والزبير وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.
- (4) حتى على فرض إجبار طلحة والزبير على بيعتهما لعلي، فإن بيعته صحيحة لأنها تتم بالواحد والاثنين.
- (5) كان الصحابة مجتهدين في شأن معاقبة قتلة عثمان، وكل واحد منهم مصيب قدره.
- (6) خروج عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ومن معها كان في نظر ابن العربي لضم التشرد، ورد المسلمين إلى قانون واحد، حتى لا يقع الاضطراب ويحصل الاقتتال.
- (7) المسؤول عن إسالة دماء الصحابة والمسلمين هم المتألبون والمتورطون في إثارة الفتنة وقتل عثمان.
- (8) الحديث الوارد في (الحوأب)، والحديث الذي ذكر قول النبي -عليه الصلاة والسلام فيه لأمهات المؤمنين-: «هذه ثم الزمن الحصر» ليسا بحديثين، بل هما من المكذوبات- في نظره- لأن كلام النبي ﷺ لم يجر بهما قط.

9) كذلك لا تصح- في رأيه- الروايات التي ادعت أن مروان بن الحكم هو الذي قتل المشهود له بالجنة طلحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فهو لم يقتله، ولم يوعز لأحد بقتله.

هذه إذن أهم آراء ابن العربي في أحداث فتنة الجمل، وتلك أحكامه على اجتهادات أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في الفتنة. وبها نكون قد أتممنا الجانب المتعلق بعرض الموقف الأشعري في خطوطه العامة من الأحداث في المشرق والمغرب، ننقل بعده إلى الجانب التحليلي.

قراءة في مواقف وآراء الأشاعرة في فتنة الجمل:

1.2 طبيعة الاجتهادات المتعلقة بالفتنة:

لم يُثر موضوع اختلاف الصحابة وتواجههم بالسلاح بإلحاح إلا في الكتب الكلامية العقدية. وقد نبه الأشاعرة في مفتحاتهم للمباحث الخاصة بالإمامة إلى أن هذا الموضوع (موضوع الإمامة والخلافة) هو من المباحث التي ترجع في تصنيفها الطبيعي إلى البحوث العملية (للصيقة بالمجال الفقهي)، وأنها ليست من اللابديات في المجال الكلامي (النظري العقدي)⁽¹⁾. ولكن لما قام الرافضة والشيعة عموماً بجعل الإمامة أصلاً من أصول عقائدهم حتى حكموا بأن (الإمامة ليست من المصالح العامة التي تفوض إلى نظر الأمة، ويتعين القائم بها بتعيينهم، بل هي ركن الدين وقاعدة الإسلام، ولا يجوز لنبي إغفاله ولا تفويضه إلى الأمة، بل يجب عليه تعيين الإمام لهم، ويكون معصوماً من الكبائر والصغائر)⁽²⁾. عند ذاك كان من الطبيعي أن تتم مواجهة الفكر الشيعي في خصوص هذه المسألة على بساط البحث العقدي لإثبات الرأي السديد في مبحث الإمامة والسياسة، ولكن من أجل رد الطعون ونقض الشبهات والاختلافات التي أحدثها هؤلاء في الدين، مما لم يأذن به الله.

وفي هذا الإطار يرد الحديث عن الصحابة، لأن الصحابة هم الذين شهدوا أجواء تأسيس الخلافة الراشدة التي استلهمت مبادئ الدين، وحاولت تنزيل قيم العدل

(1) راجع مثلاً: الجويني، الإرشاد، ص: 345، والغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، ص: 147.

(2) ابن خلدون، المقدمة، ط: بعناية عادل بن سعد، ص: 155.

والشورى في اختيار الحكام، وتنصيب من يستحق الاستخلاف. وإذا كان طعن الشيعة قد توجه مباشرة إلى الصحابة الذين اختلفوا مع علي، ومنهم عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فذلك لأنهم يؤمنون بأن (علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو الذي عينه -صلوات الله وسلامه عليه- بنصوص ينقلونها ويؤولونها على مقتضى مذهبهم [قال ابن خلدون:] لا يعرفها جهاذة السنة ولا نقلة الشريعة⁽¹⁾). استلزم الأمر إذن من أهل السنة عموماً ومن الأشاعرة خصوصاً أن ينقلوا النقاش حول موضوع الخلافة وما ارتبط به من أحداث الفتنة -بما فيها موقعة الجمل واجتهادات أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا من مجال الطبيعي العملي إلى المستوى العقدي بالنظر إليه من زاويتين:

❖ **الزاوية الأولى:** وتتعلق بتصحيح وضبط البحوث التي تدرج ضمن مجال الدراسة العقدية، فتنبهوا إلى أن البدعة المحدثه من طرف الشيعة والمتمثلة في جعل الإمامة ركناً عقدياً من أهم أركان الدين لا يسنده دليل من أدلة الشرع (كما أكد على ذلك المفكر الأشعري الكبير ابن خلدون).

❖ **ومن زاوية ثانية:** سعوا إلى الدفاع عن الصحابة لأن الإذابة طالت نجوم الصحابة وكبارهم، ولم تقتصر على النماذج الأخرى الأقل رتبة منهم، بل تعدت ذلك إلى النيل من الخلفاء الراشدين أبي بكر وعمر وعثمان وعلي، ثم المبشرين بالجنة كطلحة والزبير وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ...

هذه إذن هي الدوافع التي استحثت أهل السنة الأشاعرة على الخوض في موضوع الفتنة وفي اجتهادات أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في أعماهم الكلامية. ولكن أليست هناك أبعاد عقدية أخرى حاضرة في عقول وقلوب هؤلاء المفكرين الأشاعرة دفعتهم إلى تناول موضوع الفتنة واجتهادات أم المؤمنين في مباحثهم الكلامية؟

يظهر للمتعمق في البحث العقدي أن هناك بعداً عقدياً مهماً يلزم استحضاره عند تناول موضوع اجتهادات أم المؤمنين في الفتنة، ويتعلق بالدفاع عن صدق القرآن الذي برأ عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في حادثة الإفك، ودافع عنها دفاعاً خاصاً، كما يتعلق بصدق إخبار النبي ﷺ بكون عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا من أهل الجنة، وأنها ستكون زوجه في الدار الآخرة.

(1) المقدمة، لابن خلدون، ص: 155.

ويؤكد ذلك أيضا كونه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مات في بيتها وفي حجرها، وأن ريقه خالط ريقها في آخر لحظات حياته -عليه السلام-، وقد شهد لها بالفضل والسبق والخطوة في الدنيا والآخرة في غير ما حديث من أحاديثه الثابتة الورود... فإذا كانت دعاوى الشيعة التي مست جنابها الطاهر، وتعدت الحكم على سلوكها البشري وردة فعلها كإنسانة مجتهدة، إلى التطاول على عقيدتها، والمس بإيائها، والحكم عليها بالانحراف، والزعم بأن القرآن حكم عليها بالكفر والمروق عن الدين بسبب ما ورد في شأنها وشأن حفصة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في سورة (التحریم)، ولكونها حاربت (المعصوم) عليا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ... إلخ ما جاءت به افتراءاتهم، فلا شك أن هذه الاتهامات لم تُبق النزاع الشيعي السني مقصورا على مستوى الفروع، بل لقد دفعت به دفعا، وحركت القناعات الإيمانية للسنة من أجل نصرة نبيهم وتأكيد صدق أخباره وسلامة أفعاله مع عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا... فتبين أن دفاع أهل السنة من الأشاعرة عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وعن اجتهاداتها كان دفاعا حتمته القناعات العقيدية المنافحة عن صدق القرآن وعن الرسول، فإن لم تقع المبادرة إلى هذا فلا شك أن العقيدة ستختل، وسيتطرق إلى القرآن والسنة الكثير من الشك والظنون...

2.2. الأهلية الاجتهادية لأم المؤمنين ومجالها:

ذكر إمام الحرمين أن أصحابه (الأشاعرة) حصروا شروط الأهلية الاجتهادية لإصدار الفتوى واستنباط الأحكام في أربعين شرطا، ولكنه اختصرها في شروط أهمها: البلوغ، والعلم باللغة العربية (لأن الشريعة عربية، ولكن لا يُشترط الغوص والتعمق الدقيق فيها)، والعلم بالقرآن (لأنه أصل الأحكام، ومنبع تفاصيل الإسلام، فعلى المجتهد أن يعرف تفاصيله وناسخه ومنسوخه، ويستبين مراتب الحجج والأدلة)، والعلم بالتواريخ، ثم العلم بالحديث (للتمييز بين الصحيح والسقيم)، ومعرفة الأحكام الثابتة المستقرة، وعلم الفقه بالنفس، ومعرفة الأصول والأقيسة وطرقها، ثم لا بد من أن يكون المجتهد عدلا⁽¹⁾.

ثم وقف الجويني مع من كان من الصحابة مجتهدا وصح له وعنه الاجتهاد، فأكد على أن الخلفاء الراشدين -ومنهم علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كانوا مجتهدين مفتين (لأنهم تصدوا للإمامة،

(1) راجع: البرهان في أصول الفقه، تح: عبد العظيم محمود الديب: 2/ 868-871.

ولا يصلح لها إلا مجتهد، وكانوا يُفتون في زمنهم، ويقضون ويحكمون وينفذون، ولم يُعترض عليهم. فدل ذلك على القطع بأنهم كانوا مفتين⁽¹⁾. ثم تردد الجويني في الحكم على أهل الشورى- وخصوصا طلحة والزبير- وأهليتهم الاجتهادية. وذكر بأن الصحابي عبدالله بن مسعود كان فقيه الصحابة، وكذلك العبادلة الأربعة. أما أبو هريرة (فقد كثرت روايته، ولم يتبين لنا أنه كان يفتي)⁽²⁾. وبعد الانتهاء من أبي هريرة أمسك إمام الحرمين عن تسمية الصحابة المفتين، لترك السؤال معلقا في خصوص أم المؤمنين عائشة وأهليتها الاجتهادية. فهل كانت في نظره ونظر أشاعرته من أهل الاجتهاد والإفتاء؟ يبدو من سياق كلامه أنه يعدها مثل أبي هريرة من أهل الرواية وليست من أهل الإفتاء!!

وعموما وبالنظر إلى الشروط التي سطرها الجويني يبدو أن أم المؤمنين عائشة- رغم تحفظ الجويني الأصولي- كانت متمكنة من جل الشروط التي بسطها في الحكم على أهلية المجتهدين؛ فقد كانت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عالمة باللغة العربية، وعارفة بالقرآن وأحكامه، متمكنة من التواريخ والأحداث وأسباب النزول، كما كانت راوية للحديث بامتياز، ولها اطلاع واسع على معظم الأحكام التي تضمنها الكتاب والسنة، ولها من المواهب العقلية ما يجعلها مدركة لآليات الاجتهاد واستنباط الأحكام.

وبالرجوع إلى الأحكام التي أصدرها الأشاعرة على مواقفها في الفتنة نجد الأشاعرة (بمن فيهم الجويني المتكلم) يكادون يتفقون على أنها كانت تملك الأهلية الاجتهادية، فالأشعري حكم بأن اجتهاداتها في الأحداث كانت مسوغة، وأنها ومعها طلحة والزبير كانوا مؤهلين للاجتهاد⁽³⁾، وهو موقف يكاد يشاطره فيه جل الأشاعرة... فهم متفقون على أنها اجتهدت في الموضوع، وترجح عندها وجوب الخروج لمعاينة قتلة عثمان، ثم لإصلاح ذات البين بين المسلمين.

ولكن الذي يثير في هذا الجانب هو الأمر الذي لم نجد فيه بحثا صريحا عند القدامى عموما، ولكن الإشارة التلميحية ترد عنه عند بعضهم، كما وقع الانتباه إليه عند بعض

(1) البرهان في أصول الفقه، 2/ 871.

(2) راجع: المصدر السابق، 2/ 272.

(3) الإبانة، ص: 220.

المعاصرين، وهو البحث في حدود الأهلية الاجتهادية عند المجتهد، (ومنهم أم المؤمنين رضي الله عنها). فإذا كان الجويني في عمله الأصولي قد تفادى أو تجاهل التأكيد على أهليتها الاجتهادية، فإن عمله لا يمنع من إثارة موضوع الحدود أو المجالات التي كانت أم المؤمنين مؤهلة للاجتهاد فيها، على فرض أنها تملك هذه الأهلية (رغم التلميحات الجوينية إلى عدم يقينيتها).

ذهب الإمام أحمد إلى القول بأن شروط الاجتهاد خمسة، وذكر منها شرطاً لم يذكره معظم الأصوليين وهو: (معرفة الناس)، وعلق ابن القيم على هذا الشرط بالقول: (هذا أصل عظيم يحتاج إليه المفتي والحاكم، فإن لم يكن فقيها فيه، وفقهياً في الأمر والنهي، ثم يطبق أحدهما على الآخر، وإلا كان ما يفسد أكثر مما يصلح، فإنه إذا لم يكن فقيها في الأمر وله معرفة بالناس، تصور له الظالم بصورة المظلوم وعكسه، والمحق بصورة المبطل وعكسه، وراح عليه المكر والخداع والاحتيال، وتصور له الزنديق في صورة الصديق، والكاذب في صورة الصادق... وهو لجهله بالناس وأحوالهم وعوائدهم وعرفياتهم لا يميز هذا من هذا، بل ينبغي له أن يكون فقيهاً في معرفة مكر الناس وخداعهم واحتياهم وعوائدهم، فإن الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان والعوائد والأحوال، ذلك كله من دين الله⁽¹⁾).

وقد نبه يوسف القرضاوي بدوره إلى أهمية هذا البعد في الاجتهاد المسائلي حيث اشترط في المجتهد المعرفة بالناس وبالحياة وبالواقع الذي يجتهد فيه وله، وذلك حتى لا يكون اجتهاده في فراغ⁽²⁾. فالناس تؤثر فيهم الأفكار والسلوكات والتيارات والعوامل المختلفة، نفسية واجتماعية واقتصادية وسياسية، فلا بد للمجتهد أن يكون على حظ من المعرفة بأحوال عصره وظروف مجتمعه وبيئاته الفكرية والسياسية والدينية وعلاقاته بالمجتمعات الأخرى ومدى تأثره بها وتأثيره فيها. وهذا يفيد أن النظرة الاجتهادية القويمة لا بد أن تستوعب المقاصد والأحكام الكلية المستوعبة للحياة بكل تقلباتها وتشعباتها⁽³⁾.

(1) إعلام الموقعين عن رب العالمين، (باب معرفة الناس)، تح: محمد عبد القادر عطا: 4 / 174.

(2) راجع كتابه: الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، مع نظرات تحليلية في الاجتهاد المعاصر، ص: 48.

(3) راجع: أحمد الريسوني: نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، ص: 360.

والناظر للأهلية الاجتهادية لأم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يطمئن إلى أنها كانت تملك آليات الاجتهاد والنظر، كما كانت محصلة لمعظم الشروط التي حددها ممثل الأشاعرة الجويني فيما سبق، ولكن الذي يستوقف الناقد هو أن المجال الذي اجتهدت فيه أم المؤمنين هنا في الأحداث هو مجال خاص يتعلق بصراعات سياسية وعسكرية حربية، ومعلوم أنه مجال لم يكن للمرأة العربية وقتئذ باع طويل في الاطلاع على علاقاته وتدابيره وتعقيداته، ولذلك فإن أمر اجتهاد أم المؤمنين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالثأر من قتلة عثمان، والتحاقها بالبصرة من أجل إتمام الأمر، ثم بهدف إقرار الإصلاح بين المسلمين المتنازعين، كان اجتهادا في دائرة جديدة ومجال خاص لم تكن أم المؤمنين معتادة على الاجتهاد فيه، لأن مجال تخصصها الاجتهادي يرتبط أساسا بالفقه العبادي والمعاملات الخاص، ولما كان الإسلام قد نبه إلى موضوع الاختصاص في قضايا الأحكام في غير ما موضع بالنسبة للمرأة؛ فاعتبر شهادتها تعدل نصف شهادة الرجل في القضاء خاصة (باستثناء القضايا المتعلقة بشؤون المرأة) بحكم الاختصاص، وإذا كان النبي ﷺ قد حكم -بالنظر إلى البعد التخصصي المتعلق بالواقع السياسي والاجتماعي للناس في ذلك العصر-، وحكم بعدم فلاح القوم الذين يولون أمرهم امرأة⁽¹⁾، فهذا يحمل من الدلالة ما يكفي لفهم المجال الاجتهادي الذي كان ينبغي أن يُراعى، والذي اتفق فيه معظم الأشاعرة على أن اجتهاد أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فيه لم يكن صائبا، وأنها أعلنت اعترافها بخطئها وأظهرت ندمها على الخروج، وأسالت من أجل هذا الخطأ الاجتهادي دموعا غزيرة...

3.2. اجتهادات أم المؤمنين في محطات الأحداث:

اجتهدت أم المؤمنين في الفتنة عدة اجتهادات، بدءاً من موقفها من الأشياء التي انتقدت على عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم في موقفها من قتلته، واجتهدت في الخروج إلى البصرة، وفي المشاركة في موقعة الجمل، ثم في التعامل مع النتائج التي أعقبت المواجهات الدامية.

(1) حديث: (لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة)، أخرجه البخاري (باب كتاب النبي ﷺ إلى كسرى وقبصر)،
تح: محب الدين الخطيب ومحمد فؤاد الأهواني، رقم: 4425. 181/3.

أ- موقف السيدة عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا من الاتهامات الموجهة لعثمان:

لم تقف عندها المصادر الأشعرية بتفصيل، بل اكتفت بالقول بأن أم المؤمنين لم يكن لها يد في مقتل عثمان، بدليل أنها قامت بمطاردة قتلته⁽¹⁾، كما أنها قامت بلعنهم عندما بلغها خبر مقتله، وعادت إلى مكة من أجل إعداد العدة لمعاقبتهم. ولكن المصادر الأشعرية لم تفصل في هذا الجانب، ولم تتساءل عن سبب رجوع أم المؤمنين إلى مكة، مع أن مركز الخلافة كان هو المدينة حيث كانت تقيم!، والإمام الجديد علي كان قد اختير من طرف أهل المدينة ومن الثوار خليفة للأمة! كما أن الدراسات الأشعرية لم تقف طويلاً لمناقشة ما ورد عن أم المؤمنين من نصوص صحيحة تجلّي موقفها الثابت من الأمور التي انتقدت على عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقد أوضحت عائشة موقفها من إرهابيات الفتنة عندما قالت: (كان القوم يختلفون إلي في عيب عثمان، ولا أرى إلا أنها مُعَاتَبَةٌ، فأما دمه فأعوذ بالله من دمه، والله لوددت أني أعيش برضاء صالح، وإني لم أذكر عثمان قط)⁽²⁾.

كما ذكر البخاري في كتابه (خلق الأفعال) بإسناد صحيح أن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا نقدت المعارضين لعثمان فقالت لعبيد الله بن عدي بن الخيار القرشي: «يا عبيد الله بن علي، لا يغرنك أحد بعد الذي تعلم، فو الله ما احتقرت أعمال أصحاب النبي ﷺ حتى نجم النفر الذين طعنوا على عثمان، فقالوا له قولاً لا يحسن مثله، وقرأوا قراءة لا يحسن مثلها، وصلّوا صلاة لا يصلّي مثلها، فلما تدبرت الصنيع الذي هم والله ما يقاربون أصحاب رسول الله ﷺ، فإذا أعجبك قول امرئ فقل: «اعملوا فسيرى الله عملكم»⁽³⁾.

فالثابت أن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لم ترض بتاتا على قتل عثمان، وأنها انتصرت له انتصاراً قوياً بعد استشهادها، ولكن النصوص السابقة تؤكد كذلك بأنها كانت تلومه على بعض

(1) انظر مثلاً: الباقلاني، التمهيد، ص: 528، وابن العربي، العواصم، ص: 527 وغيرهما.

(2) أبو بكر الخلال، كتاب السنة، تح: عطية الزهراني، ص: 385 عن الإمام أحمد وإسناده صحيح.

(3) انظر: خلق أفعال العباد، تح: عبد الرحمن عميرة، ص: 25 وعبدالرزاق: المصنف، تح: حبيب الرحمن

تصرفاته التي لم تكن توافقه عليها، ولكن-كما عبرت هي عن ذلك- بأسلوب هيّئ لا يتجاوز العتاب الذي هو حق له عليها...

ب- تدبير الاجتهاد في التعامل مع القتل والثوار بعد حدوث الفاجعة:
تُترجم اجتهاداتها في وجوب الانتصاف من القتل، يؤكد ذلك أقوال كثيرة صحيحة ثبتت عنها، ولكن يؤكد أنها أكثر تصرفها باللجوء إلى حل المتابعة وتطبيق العقوبة عليهم. ولذلك انضمت إلى صف طلحة والزبير، وإلى أمويي مكة واتجهوا إلى تنفيذ المتفق عليه في هذا الخصوص.

لم تقف المؤلفات الأشعرية كذلك لتفصيل هذا القرار، واتجه معظمها إلى القول بأن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا خرجت من أجل الإصلاح بين المسلمين. ولكن التعمق في الموضوع يجعل القارئ يتساءل عن أمور لم تفصل فيها هذه المصادر، وتتعلق بسؤال عن المصالحة بين مَنْ وَمَنْ؟ وما هي الأرضية التي تستند إليها المصالحة؟ وهل تعني المصالحة المطالبة بذلك تجاوزا لسلطة الإمام علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وعدم اعتراف بها؟ وهل يعني طلب دم عثمان ما يعنيه طلب جميع كلمة المسلمين، يعني هل يكون الإصلاح مرتبطا بضرورة بالمواجهة للثوار وسلل السيوف في وجوههم؟.

بالطبع الإجابات قد تفهم من سياق كلام الأشاعرة المعالجين للموضوع، ولكن الكلام الظاهر والتعبير الناطق للنصوص الأشعرية يبقى مع ذلك مطالباً بمزيد تعميق لم يقع بسطه، وربما وقع التعمد في التستر عنه... وتحاشى جلهم الخوض في تفاصيله (احتياطاً).

ج- لماذا الخروج إلى البصرة؟

سؤال آخر لم يقع تفصيله عند الأشاعرة. وبالتأمل في وقائع الأحداث وبالرجوع إلى النصوص الصحيحة في الموضوع يظهر أن عائشة وطلحة والزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كانوا متحفظين من بيعة علي، وكانوا هم (قادة المطالبين بإفناذ القصاص بقتلة عثمان،

مشرطين ذلك للدخول في طاعة علي الخليفة الجديد⁽¹⁾. ولذلك فإن اجتهادهم أداهم إلى أن الحل لمشاكل المسلمين السياسية يكون بالبدء في تتبع أثر القتلة، وإقامة العقوبة عليهم، وذلك يستلزم أولاً جمع جيش قوي، ثم البدء بالقتلة البصريين.

وقد مال ابن العربي إلى القول بأن بيعة علي كانت مجمعا عليها من طرف الأنصار والمهاجرين بمن فيهم عائشة وطلحة والزبير، ولكنه عاد فاحتاط فافتراض أنه حتى على رأي من قال بأن طلحة والزبير أجبرا على البيعة لعلي، فإن بيعته صحيحة، لأنه يكفي فيها الواحد والاثنين - كما ذكرنا سابقا -⁽²⁾. وهذا يعني أن ابن العربي لم يكن متيقنا من بيعة طلحة والزبير، مع أن صحيح الروايات تؤكد أنها بايعا مكرهين، وقد صرحا بذلك⁽³⁾ مؤكدين أنها أظهرتا بيعتهما تحت التهديد من قتلة عثمان، ولم يكونا راضيين عن الطريقة التي وقعت بها البيعة، نظرا لافتقارها - أي البيعة - إلى رأي أهل الشورى، ولكونها مرت في ظروف العنف والاختلاف⁽⁴⁾.

أمسكت المصادر الأشعرية عن النبش في هذه التفاصيل وأبت الخوض في سبب الخروج إلى البصرة وترك الرجوع إلى المدينة، مع أن الخليفة كان ما يزال موجودا بها، ولم يخرج علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلا بعد تأكده من وصول فريق عائشة إلى البصرة، وتغلبهم عليها، وإلقاء القبض على واليه بها، وسيطرتهم على بيت المال⁽⁵⁾، وقيام معركة بينهم وبين حُكَيْم بن جَبَلَة العبدى (أحد المشاركين في قتل عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وسبعائة من قومه.

د- المشاركة في موقعة الجمل:

يروى الطبري في تاريخه بإسناد حسن عن عاصم بن كليب بن شهاب عن أبيه كليب (وهو تابعي صدوق) أنه قال: (لما قتل عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أتانَا الخبر ونحن راجعون من

(1) أكرم ضياء العمري، عصر الخلافة الراشدة، محاولة لنقد الرواية التاريخية وفق مناهج المحدثين، ص: 443.

(2) العواصم، ص: 307.

(3) ابن أبي شيبه، المصنف في الأحاديث والآثار، تح وتعليق: سعيد محمد اللحام، (كتاب الجمل)، أرقام: 17-19-20، 89: 709/8، بأسانيد جلها صحيحة راجع: العمري، عصر الخلافة، ص: 440.

(4) عصر الخلافة، ص: 441.

(5) ابن أبي شيبه، المصنف: (كتاب الجمل)، رقم: 59: 15/280 بإسناد صحيح.

غزاتنا... فانتهينا إلى البصرة، فلم نلبث إلا قليلا حتى قيل: هذا طلحة والزبير معهما أم المؤمنين. فراع ذلك الناس وتعجبوا، فإذا هم يزعمون للناس أنهم إنما خرجوا غضبا لعثمان وتوبة مما صنعوا من خذلانه، وأن أم المؤمنين تقول: غضبنا لكم على عثمان في ثلاث: إمارة الفتى، وموقع الغمامة، وضربة السوط والعصا، فما أنصفنا إن لم نغضب له عليكم في ثلاث جررتوها إليه: حرمة الشهر، والبلد، والدم. فقال الناس: أفلم تبايعوا عليا وتدخلوا في أمره؟ فقالوا: دخلنا واللج-السيف- في أعناقنا⁽¹⁾.

هذا النص يجيب عن عدة أسئلة مرتبطة بالقضايا التي أثرناها سابقا لا سيما ما يتعلق بسبب الخروج إلى البصرة وحقيقة البيعة لعلي، وموقف أم المؤمنين من قتل عثمان ومن معاملة قتلته، ويشير إلى أن فريقها لم يكن ير حلا للمشكل ووقوع الصلح والمبايعة لعلي إلا في تنفيذ العقوبة على القتل والثوار، ومن هنا تؤكد المصادر الصحيحة أن محاولات الصلح بين الفريقين لم تتم بسبب تشدد معسكر أم المؤمنين على مواقفه، وتثبت هذا المصادر أن جيش الزبير وطلحة هو الذي بدأ قتال علي وجيشه، ولكن عليا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تمهل ولم يسمح بالرد إلا بعد صلاة الظهر⁽²⁾.

وأمام هول المعركة، وعظم الخطب، واختلاف الناس، داخل الزبير بن العوام شك في مشروعية موقفه وعائشة وطلحة، فقرر الانصراف دون مقاتلة، ولكن ابن جرموز قام باغتياله⁽³⁾، وتبعه طلحة بن عبيدالله في ذلك فرماه مروان بن الحكم بسهم فقتله⁽⁴⁾. وقُتل حول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يومئذ سبعون كلهم قد جمع القرآن، ومن لم يجمع القرآن أكثر⁽⁵⁾. وكانت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تكلمت في المربد لاعة قتلة عثمان، فلما سمع علي ذلك

(1) الطبري، تاريخ الأمم والملوك: 4/ 490-491.

(2) العمري-خلافة الراشدين، ص: 455.

(3) ابن سعد، الطبقات الكبرى: 3/ 110 بإسناد صحيح، وابن حجر، الإصابة، تح: علي البجاوي: 526/1.

(4) ابن سعد، الطبقات: 3/ 223 بإسناد صحيح، وخليفة، التأريخ، تح: أكرم ضياء العمري، ص: 186، وابن أبي شيبه، المصنف: (كتاب الجمل)، رقم: 14: 8/ 708، ورقم: 47: 8/ 715-716، والحاكم، المستدرک: 3/ 370.

(5) ابن سعد، الطبقات الكبرى: 4/ 287-288 بإسناد صحيح لغيره.

لعن قتلة عثمان⁽¹⁾، وقال: (اللهم أحلل بقتلة عثمان خزيا)⁽²⁾، وذلك ليبين لها وللناس بأن العلة التي كانت سببا في هذه الحرب غير ناهضة، وأنه لم يكن أبدا مؤيدا لقتل عثمان، ولذلك أعلن لعنتهم على رؤوس الأشهاد.

ثم اشتد القتال، وتكاثر الشهداء (أوصلهم البعض -مع شيء من المبالغة- إلى عشرين ألفا)⁽³⁾، واجتمع المقاتلون حول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فأمر عبدالله بن بديل بعقر الجمل لتنتهي المعركة. ثم نزل مع محمد بن أبي بكر فاحتملا الهودج حتى وضعاه بين يدي علي، فأمر به فأدخل في منزل -خباء- عبدالله بن بديل⁽⁴⁾.

هذه بعض التفاصيل التي لم يتعمق فيها الأشاعرة، وكان حريا بهم الوقوف عندها لاستخلاص جملة من الملاحظات التاريخية والدينية، ثم لبناء المواقف وإصدار الأحكام في ظل المعطيات الثابتة، والحقائق التاريخية المسطرة والتي لا يمكن القفز عليها.

هـ- نتائج الواقعة:

كانت النتائج وخيمة، أسفرت عن استشهاد قادة جيش عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، كما استشهد عدد كبير من القراء والحفاظ الشباب من خيرة المسلمين (لا سيما من الأزد، ومن بني ضبة)، وسيطر الحزن والندم على كل المشاركين في هذه المعركة بمن فيهم علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال الحسن: «لقد رأيته -يعني عليا- حين اشتد القتال يلوذ بي ويقول: يا حسن، لوددت أني مت قبل هذا بعشرين حجة -أو سنة-»⁽⁵⁾. أما عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فكانت فكانت تقول: «لوددت أني كنت غصنا رطبا، ولم أسر مسيري هذا»⁽⁶⁾. وثبت أيضا

(1) ابن أبي شيبه، المصنف: (كتاب الجمل)، رقم: 37: 8 / 712 بإسناد صحيح.

(2) المصدر السابق: (كتاب الجمل)، رقم: 54: 8 / 716 بإسناد صحيح أيضا.

(3) انظر: خليفة، التاريخ، ص: 186، بإسناد ضعيف.

(4) ابن أبي شيبه، المصنف، (كتاب الجمل)، رقم: 75: 8 / 720 بإسناد جيد.

(5) ابن أبي شيبه، المصنف: (كتاب الجمل)، رقم: 79: 8 / 721 بإسناد صحيح، والطبراني، المعجم الكبير،

تح: حمدي عبد المجيد السلفي: 1 / 114، رقم: 203.

(6) ابن أبي شيبه، المصنف، (كتاب الجمل)، رقم: 62: 8 / 718 بإسناد صحيح.

قوله: «وددت أني كنت قد ثكلت عشرة مثل الحارث بن هشام، وأنى لم أسر مسيري هذا مع ابن الزبير»⁽¹⁾. وكانت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تترحم على القتلى من الطرفين وتقول: «إنه كان قدرا»⁽²⁾، وعندما سأها خالد أبو الواشمة: «يرحمك الله، تترحمين عليهم وقد قتل بعضهم بعضا، والله لا يجمعهم الله في الجنة أبدا!! قالت: أولا تدري أن رحمة الله واسعة، وهو على كل شيء قدير. فقال خالد: فكانت أفضل مني»⁽³⁾.

وقد سئل علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بدوره عن الحكم الشرعي في أهل الجمل فقال: «إخواننا بغوا علينا، فقاتلناهم، وقد فاءوا، وقد قبلنا منهم»⁽⁴⁾، ولذلك رفض رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا سبي المخالفين المخالفين من أهل الجمل وتحميسهم، واكتفى بقسم ما أجلب عليه المعارضون من سلاح وكراع، فدفع لكل مقاتل خمسمائة درهم، وليس ثمة شيء آخر. فقالوا له: «يا أمير المؤمنين ألا تحمس أمواهم؟ فقال: هذه عائشة تستأمرونها!! قالوا: ما هو إلا هذا، ما هو إلا هذا»⁽⁵⁾. وقال له عمار بن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «ما ترى في سبي الذرية؟ فقال علي: إنها قاتلنا من قاتلنا. قال عمار: لو قلت غير هذا خالفناك»⁽⁶⁾.

وقد تضافرت الروايات المؤكدة بأن النبي ﷺ أخبر عليا بما سيكون بينه وبين زوجته أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وأوصاه بها خيرا⁽⁷⁾، ولذلك لم يملك علي إلا تنفيذ حكم الرسول ﷺ في الموضوع، فأكرم أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بعد هزيمة جيشها، وأعادها إلى بيتها في أحسن الأحوال.

(1) الحاكم، المستدرک: 3 / 19 بإسناد حسن، والهيثمى، مجمع الزوائد: 7 / 238 بإسناد ضعيف

(2) ابن أبي شيبة، المصنف: (كتاب الجمل)، رقم: 63 / 8 / 718 بإسناد صحيح.

(3) البيهقي، السنن الكبرى: 8 / 174 بإسناد حسن.

(4) ابن أبي شيبة، المصنف، (كتاب الجمل)، رقم: 7 / 707 وهو مرسل.

(5) ابن أبي شيبة، المصنف، (كتاب الجمل)، رقم: 9 / 8 / 707 بإسناد حسن.

(6) المصدر السابق (الكتاب نفسه)، رقم: 41 / 8 / 713 بإسناد حسن.

(7) قال الحافظ ابن حجر: أخرج أحمد والبخاري بسند حسن من حديث أبي رافع أن رسول الله ﷺ - قال لعلي بن أبي طالب: «إنه سيكون بينك وبين عائشة أمر، قال: فأنا أشقاهم يا رسول الله؟ قال: لا، ولكن إذا كان ذلك فاردها إلى مأمئها»، انظر: فتح الباري، تح: عبدالعزيز بن باز، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي: 13 / 64.

و- صوابية اجتهادات عائشة في الأحداث:

بالنظر إلى الأخبار السابقة يظهر أن اجتهادات الإمام علي في الوقائع كانت أكثر دقة وصواباً⁽¹⁾، ولذلك رجح جل الأشاعرة أنه محق في الفتنة⁽²⁾. ومع ذلك نجد الغزالي يحاول تجنب إصدار حكم على اجتهادات عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في الموضوع⁽³⁾، أما بعض الأشاعرة فيحكي عنهم الباقلاني أنهم كانوا أكثر مثالية عندما أعلنوا أن كل واحد من الفريقين مصيب قدره، وأن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا خرجت لكي لا يقع اضطراب أو يحصل اقتتال⁽⁴⁾، مع أن الثابت أن معسكرها هو الذي بدأ الحرب. كما ظل ابن العربي متشبثاً بأن المسؤولية في إسالة الدماء تقع على عاتق المتألبين والمتورطين في إثارة الفتنة وهم: قتلة عثمان⁽⁵⁾.

ومع ذهاب جل الأشاعرة إلى تخطيء اجتهاد أم المؤمنين ومن معها في هذه الأحداث، إلا أن الأشاعرة جميعاً متفقون على أنها سعت إلى الخير، وأنها غير معصومة، ومن ثم فهي مجتهدة مأجورة، وأما الفسقة فهم قتلة عثمان (وذهب البغدادي إلى القول بأن الفسقة هم أتباع عائشة وطلحة والزبير!!).

ز- في نقد الروايات:

ألمحنا في مناسبات سابقة إلى أن الأشاعرة لم يعتنوا كثيراً بالبحث في الروايات الصحيحة المتعلقة بأحداث الفتنة، وأنهم نقلوا معظم ما نقلوه إما على المعنى، أو بحسب ما وصلهم من الروايات الشفهية دونما تمحيص للطرق، ولا نقد للمتون. والظاهر أن انتقائهم لما انتقوا من مضامين أخبارية كان يتحكم فيه أولاً مواقفهم المبدئية المتعلقة بالاعتقادات في الصحابة، والموقف من الخصوم (الرافضة) خصوصاً. ولذلك أعوزهم كثيراً توثيق الأخبار، كما أعوزهم الاستدلال على الكثير من آرائهم،

(1) وإن كان قد أخذ عليه بعضهم تسرعه في الانتقال إلى البصرة وفي مواجهته لأصحاب الجمل.

(2) راجع: الباقلاني: التمهيد، ص: 552، والبغدادي: أصول الدين، ص: 289، والجويني: الإرشاد، ص: 336، والإيجي: المواقف، ص: 413.

(3) انظر: الغزالي، الاقتصاد، ص: 152.

(4) التمهيد، ص: 552.

(5) ابن العربي: العواصم، ص: 318-319.

ولكن المثير عند بعضهم -فضلا عن هذا- هو مسارعتهم إلى رد الكثير من الأخبار والأحاديث الصحيحة المخالفة للتصورات التي بنوها في الموضوع. ويأتي على رأس هؤلاء الإمام الأشعري المغربي الكبير أبو بكر بن العربي المعافري. فقد طعن ابن العربي -كما عرفنا سابقا- وبدافع العصية المذهبية -في روايات صحيحة، مما أسقطه في مجافة بينة لمقتضيات المنهجية الحديثة التي يعد أحد كبار المدافعين عنها.

✽ أنكر ابن العربي -كما ذكرنا- أن يكون حديث (ماء الحوآب) وحديث: «هذه ثم ظهور الحصر» صحيحين، كما رد الروايات المؤكدة بأن مروان بن الحكم هو الذي قتل طلحة بن عبيد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو أحد المبشرين بالجنة، والحال أن حديث «ماء الحوآب» صحيح، وأن قول ابن العربي عنه (ما كان شيء قط مما ذكرتم، ولا قال النبي ﷺ ذلك الحديث، ولا جرى ذلك الكلام)⁽¹⁾. هذا الكلام من ابن العربي يرد على ما ورد عند أحمد في مسنده⁽²⁾، والحاكم في مستدركه⁽³⁾، وابن حبان في صحيحه⁽⁴⁾، ووافقه على ذلك الذهبي⁽⁵⁾. قال ابن حجر: (سنده على شرط الصحيح)⁽⁶⁾، وقال الهيثمي عن رواية أحمد: (رجال أحمد رجال الصحيح)، وقال في رواية البزار التي نقلها: (رواه البزار ورجاله ثقات)⁽⁷⁾.

(1) العواصم من القواصم، ص: 320-321، وقد علق محب الدين الخطيب على هذا القول في تحقيقه للجزء المتعلق بالفتنة بعنوان: (العواصم من القواصم، في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ)، بالقول: (إن الكلام الذي نسبوه للنبي ﷺ وزعموا أن عائشة ذكرته عند وصولهم إلى ذلك الماء ليس له موضع في دواوين السنة المعتمدة)، ص: 119.

(2) جاء في المسند: «أخبرنا عمران بن موسى بن مجاشع قال: حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال: حدثنا وكيع وعلي بن مسهر عن إسماعيل عن قيس قال: لما أقبلت عائشة مرت ببعض مياه بني عامر طرقتهم ليلا فسمعت نباح الكلاب فقالت: أي ماء هذا؟ قالوا: ماء الحوآب قالت: ما أظنني إلا راجعة قالوا: مهلا يرحمك الله، تقدمين فإراك المسلمون فيصلح الله بك. قالت: ما أظنني إلا راجعة إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كيف بإحداكن تنبح عليها كلاب الحوآب»، المسند: 53/95، وقال شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

(3) المستدرک علی الصحيحین، 3/129.

(4) الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان، 15/126.

(5) انظر، سير أعلام النبلاء: 2/521.

(6) الفتح: 13/64.

(7) مجمع الزوائد: 7/234.

● وحديث: «هذه ثم ظهور الحصر» صحيح كذلك أخرجه أحمد في (مسنده)⁽¹⁾، وقال الحافظ ابن حجر: وإسناد حديث أبي واقد صحيح. وأغرب المهلب فزعم أنه من وضع الرافضة لقصد ذم أم المؤمنين عائشة في خروجها إلى العراق للإصلاح بين الناس في قصة وقعة الجمل، وهو إقدام منه على رد الأحاديث الصحيحة بغير دليل، والعدر عن عائشة أنها تأولت الحديث المذكور كما تأوله غيرها من صَوَاحِبَاتِهَا على أن المراد بذلك أنه لا يجب عليهن غير تلك الحجة، وتأيد ذلك عندها بقوله رضي الله عنه: (لكن أفضل الجهاد الحج والعمرة)⁽²⁾.

● أما خبر قتل مروان بن الحكم لطلحة رضي الله عنه فقد قال ابن العربي عنه: (وما يعلم هذا إلا علام الغيوب، ولم ينقله ثبت)⁽³⁾. وبالرجوع إلى الأخبار الصحيحة نجد أن كلام ابن العربي -كذلك- بجانب للصواب، فقد ذكر ابن حجر أن ابن عساكر (روى من طرق متعددة أن مروان بن الحكم هو الذي رماه [أي رمى طلحة] فقتله، منها. وأخرجه أبو القاسم البغوي بسند صحيح عن الجارود بن أبي سبرة)⁽⁴⁾. وذكر الذهبي (عن قيس قال: رأيت مروان بن الحكم حين رمى طلحة يومئذ بسهم، فوقع في ركبته، فما زال يسح -يسيل- حتى مات)⁽⁵⁾، وقال الهيثمي في (المجمع): (رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح، وابن أبي شيبة في المصنف)⁽⁶⁾. وقال ابن عبد البر: (لا يختلف العلماء الثقات في أن مروان بن الحكم

(1) انظر: رقم: 9764 / 3 / 574.

(2) فتح الباري: 4 / 86.

(3) العواصم، ص: 320، وعلق محب الدين بن الخطيب مرة أخرى بالقول: (آفة الأخبار رواها... وهذا الخبر عن طلحة ومروان لقيط، لا يعرف أبوه ولا صاحبه. وما دام لم ينقله ثبت معروف عن رجال ثقات، فإن للقاضي ابن العربي أن يقول بملء فيه: وما يعلم هذا إلا علام الغيوب)، انظر: ص: 115، هامش: 5.

(4) انظر: الإصابة: 2 / 222.

(5) السير: 2 / 519.

(6) مجمع الزوائد: 9 / 150.

قتل طلحة يومئذ وكان في حزبه⁽¹⁾. كما ذكر هذا الخبر الصحيح غير واحد من المحدثين والعلماء.

فالظاهر إذن أن الموقف السني الأشعري لابن العربي من الأحداث وسيطرة الهم الدفاعي عن موقف السنة وعن العقيدة في الصحابة وعن أنصار عائشة في موقعة الجمل هو الذي ضغط عليه في اتجاه رد هذه الأخبار الصحيحة حفاظا على وحدة البناء الذي صنعه التصور السني للأحداث في الفترة الأولى.

(1) الاستيعاب في معرفة الأصحاب: 2 / 103.

خاتمة واستنتاجات:

نتتهي مما تقدم إلى جملة من الخلاصات والنتائج نسجلها فيما يلي:

(1) إن الصراع السياسي السني الشيعي تولدت عنه اختلافات فكرية وعقدية ومنهجية، ولكن أهم ما نتج عنه على المستوى النظيري العقدي هو إقحام الصراعات السياسية في المجال الديني وإلباسها لباسا عقديا خطيرا، وأكبر دليل على ذلك هو الانتقال بموضوع الإمامة والخلافة من رتبة البحوث الفقهية إلى رتبة البحوث العقدية. وهذا أمر لم يكن لدى الأشاعرة أي مسوغ لقبوله لولا أن الرافضة جعلوا من مسألة الإمامة ركنا ركينا من أركان الدين لا تصح للمسلم دون معرفته بقية الاعتقادات ولا الأعمال. كما أن المشاكل والاضطرابات السياسية التي رافقت ظهور هذه الفرق غير السنية، وارتباط ذلك بأشخاص الصحابة الكرام (لا سيما شخصيات عثمان، وعلي، وطلحة، والزبير ثم أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا) جعل الحافز العقدي عنصرا محركا، قَوَّى الدوافع لدى أئمة السنة لنصرة الأصحاب، والرد على طعون الخصوم التي طالت جهادهم وتقدّمهم في الإسلام، وشكلت خطرا على الدين نفسه؛ ما دام أن هؤلاء الصحابة هم نقلة الدين، وأكثر من ذلك مثل الطعن في هؤلاء طعنا في القرآن والسنة اللذين أعلننا رضا الله تعالى عن عائشة والصحابة الكبار، وأثبتنا لهم البشرية بالجنة والفلاح. فإذا كان هؤلاء قد تم الحسم في شأنهم في أحكام الآخرة التي هي غيب وعقيدة، فكيف السكوت عن الشائنين الذين نَفَذَ نقدهم إلى هذه العقيدة، وإلى صميم الإيذان؟

✽ في الإطار السابق انعكس الموقف الأشعري من الوقائع المتعلقة بفتنة الجمل، وُبُحِثت المعالجة الاجتهادية لأم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا في الأحداث في معظم المؤلفات الأشعرية بدءا من أبي الحسن الأشعري نفسه الذي تعرض لموضوع الفتنة في (الإبانة) ثم تلاه في ذلك الباقلاني والإسفرائيني والبغداددي، ثم الجويني والغزالي والرازي ثم الإيجي والآمدي وغيرهم. ومن ثم صار موضوع الفتنة

والأحكام على المشاركين فيها مبحثاً أساسياً في محور الإمامة عند الأشاعرة في المشرق، ولم يتأخر المغاربة في تناول الموضوع منذ ابن أبي زيد القيرواني الداعي إلى وجوب التنزه عن البحث في تفاصيل الأحداث⁽¹⁾، ووصولاً إلى ابن العربي المعافري الذي فصل في الموضوع كثيراً، بل ربما لن أكون مبالغاً إذا قلت عن كتاب (العواصم من القواصم) إنه من أهم الكتب الأشعرية التي ناقشت مسألة الفتنة، وعرضت اجتهادات الصحابة في معركة الجمل، وعلى رأسهم أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

✽ اتسمت المعالجة للأحداث عند الأشاعرة بالكثير من (الاحتياط)، لكون الموضوع موضوعاً تتداخل فيه الأبعاد الدينية والسياسية، وتتضارب فيه الأقوال والروايات، وتوجّه المواقف فيه الخلفيات والمذاهب، مما تطلب -في نظرهم- الكثير من الحذر، واستلزم الأمر -كما يذكر الغزالي- أن يقع التسامح والتجاوز في تأويل اجتهادات الصحابة -ومعهم أم المؤمنين- وأخذها على معناها الخيّر، واعتقاد صدق نيتهم، حتى ولو كان في هذا الاعتقاد التأويلي الخيري مجافاة للواقع، وحتى مع ثبوت الأخطاء، أو ورود النصوص والأخبار الصحيحة، لأن اعتقاد الخير في المخطئ هنا أسلم من الحكم الظالم على المسيء في الاجتهاد.

✽ مال جل الأشاعرة إلى القول بأن الحق في الأحداث كان مع علي، بل حكى البغدادي والإيجي (إجماعهم) على ذلك، وبقي من لم ينضم إلى هذا الإجماع متردداً بين إعلان خطأ أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ومن معها، وبين القول بكونهم كانوا مؤولين (مثل الغزالي وابن العربي). ومع ذلك فقد اتفق جل الأشاعرة على أن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كانت مؤهلة للاجتهاد في أحداث الفتنة، وغالى بعضهم في اعتبار خروجها إلى البصرة كان خروجاً موفقاً لكونها كانت تعتقد أن معاقبة قتلة عثمان كان مقدماً على بيعة علي.

(1) يقول في الرسالة: (ولا يُذكر أحد من أصحاب رسول الله ﷺ إلا بأحسن الذكر، والإمساك عما شجر بينهم، وأنهم أحق الناس أن تُلتمس لهم المخارج، ويُظن بهم أحسن المذاهب... وترك ما أحدثه المحدثون...)، انظر: الرسالة، ضمن شرح البغدادي عليها، ص: 124 وما بعدها.

وإلى جانب هذا اتفق جميع الأشاعرة-حتى الذين صرحوا بخطأ أم المؤمنين الاجتهادي-على أن الحكم عليها لا ينبغي أن يتجاوز حدود فعل الأولى (الخطأ الفقهي) المأجور صاحبه في جميع الأحوال، ولذلك تجنبوا جميعا وصفها بأوصاف لا تليق بمقامها، فضلا عن وصفها بالخطأ العقدي، وأعلنوا جميعا أن (الفسقة) في الفتنة هم قتلة عثمان، ورأى بعضهم أن الفساق هم من كان معها ومع طلحة والزبير ممن حارب عليا، أما هؤلاء الثلاثة الأجلاء فلا يصح إطلاق (وصف قدحي) في حقهم لمكانتهم وشهادة الله والرسول لهم بالجنة، ولأن (الحسنات يذهبن السيئات).

✽ وإلى جانب ما تقدم يظهر أن الانتقائية التي سار عليها الأشاعرة في التعامل مع أخبار الفتنة سمحت بتسجيل جملة من الملاحظات المنهجية عليهم من أهمها:

أ- عدم اعتنائهم بالبحث عن تفاصيل الأخبار المتعلقة بموقعة الجمل، واكتفأؤهم بنقل الأخبار المتداولة بين المشتغلين بالعقيدة والكلام دونما رجوع إلى المؤلفات الحديثة والكتب التاريخية التي وفّت الموضوع ما يستحقه من تتبع وجمع للأخبار.

ب- عدم تعمقهم في الروايات التي تناولوها، ولذلك بقيت المعالجة سطحية مختزلة، تحاول ما أمكن التخلص من الموضوع بأقل الكلام وأوجزه مخافة إثارة الإشكالات، ومواجهة أخبار يستعصي الرد عليها، وتكيف مضامينها مع الرؤية التي أسس عليها التصور الأشعري السني منذ أبي الحسن الذي أعلن أن جميع المختصمين من الصحابة في الجمل كانوا على حق، وإن كان هو نفسه يؤمن بأن الحق في هذا المجال لا يمكن إلا أن يكون في طرف واحد.

ج- وقع الأشاعرة-وخصوصا ابن العربي-في أخطاء علمية واضحة عندما قاموا برد النصوص الثابتة والأخبار الصحيحة، فقط لأنها لا توافق الاجتهادات التفسيرية التي تبناها للأحداث. وهكذا يظهر للباحث ذلك النوع من التعصب السني غير المبرر، والغريب أن يكون التعصب من عالم كبير مثل ابن العربي الذي يحسب له أنه من كبار المحدثين، ومن النقاد البارزين في الغرب الإسلامي.

✽ إن الملاحظات المنهجية والمضمونية التي سُجلت على مواقف الأشاعرة وأهل السنة عموما ترجع إلى عدة دوافع وأسباب، منها نظرهم إلى الصحابة والجيل

الأول نظرة تقديس، جعلتهم يرفعونهم إلى مقامات تفوق ما أكده الشرع من رتبهم البشرية. فالجميع يتفق على أن (الصحابة عدول)، وأهل الحديث يثبتون هذا ويؤكدونه، ولكن هناك فرقا بين العدالة في الرواية (والتي يُطلب فيها التدقيق والصدق في المروي)، وبين عدالة السلوك بمعناها الفقهي القضائي (والمطلوب فيها اجتناب الكبائر، وعدم الوقوع في الصغائر إلا نادرا، واجتناب المباح القادح في المروءة)⁽¹⁾. ومن هنا يتبين أن العدالة المنسوبة إلى الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ هي النوع الأول، أما النوع الثاني فهو غير مقصود بإطلاق؛ لأنه ثبتت ردة بعض الصحابة في حياة النبي (كعبد الله بن خطل) وبعد وفاته رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (كربيعه بن أمية)، كما ثبت إقامة الحد على بعضهم في عهد الرسول رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وبعده، كما اقترف بعضهم ذنوبا خطيرة (كحاطب بن أبي بلتعة) دون أن يكون ذلك قادحا في صدق روايتهم. يقول الحافظ العلائي: (إنه ليس المعني بعدالة كل واحد من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أن العصمة له ثابتة، والمعصية عليه مستحيلة، ولكن المعني بها أن روايته مقبولة، وقوله مصدق، ولا يحتاج إلى تزكية كما يحتاج غيره إليها، لأن استصحاب الحال لا يقبل إلا ذلك)⁽²⁾.

بيد أن بعض علمائنا فهموا من العدالة فهما مرتبطا بالجانب السلوكي، فاعتقد أن الصحابة لا يخطئون ولا يذنبون، وأن ما صدر منهم من اختلاف واقتتال هو مجرد اجتهاد لا مجال فيه للهوى ولا لأطماع الدنيا... وهذا فيه مجافاة للواقع، وتنكر للحقائق الشرعية نفسها، حيث إن الشرع أثبتها في غير ما موضع وأكدها التاريخ وجريان الأحداث.

إن دراسة الأحداث والوقائع التاريخية ومدارسة اجتهادات أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لا يمكن إلا أن تستحضر التمييز كذلك بين الاحترام الذي ينبغي أن يكن لشخصها كزوج للنبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الدنيا والآخرة، وبين التقيد بقداصة المبادئ (مبادئ الحق والشرع) التي نص عليها الشارع. وقد أعلن عن ذلك بكل صراحة ووضوح الصحابي الجليل عمار بن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أحد شهداء الفتنة في مرحلة صفيين - عندما أرسله علي للتفاوض

(1) راجع: محمد بن المختار الشنقيطي، الخلافات السياسية بين الصحابة، ص: 140 وما بعدها.

(2) العلائي، تحقيق منيف الرتبة عن عمن ثبت له شرف الصحبة، تح: عبدالرحيم محمد القشقرى، ص: 85.

مع أهل الكوفة قبل المواجهة، فقد روى «عبدالله بن زياد الأسدي قال: لما سار طلحة والزبير وعائشة إلى البصرة بعث علي عمار بن ياسر والحسن بن علي، فقدموا الكوفة، فصعد المنبر في أعلاه، وقام عمار أسفل من الحسن فاجتمعا إليه. فسمعت عمارا يقول: إن عائشة قد سارت إلى البصرة، ووالله إنها لزوجة نبيكم ﷺ في الدنيا والآخرة، ولكن الله تبارك وتعالى ابتلاكُم ليعلم إياه تطيعون أم هي»⁽¹⁾. وفي رواية: «... فقال: إني لأعلم أنها زوجته في الدنيا والآخرة، ولكن ابتلاكُم لتتبعوه أو إياها»⁽²⁾. فاستطاع عمار أن يحافظ لأم المؤمنين على موقعها ومركزها في الإسلام وفي بيت الرسول، ولكنه انتهى إلى أنه يجب دفعها ومواجهتها في القرار الاجتهادي الذي سلكته، ولو كان ذلك بالحرب والقتل أو القتال.

وفي نفس الاتجاه واجتنبنا لما سُجل على الأشاعرة من ملاحظات في الموضوع بسبب احتياطهم الشديد في التعامل مع اجتهادات أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لا بد كذلك من الانتباه إلى عدم الخلط بين المشاعر والعواطف من جهة، وبين الوقائع الثابتة. فقد وصل الأمر ببعض في هذه الأحداث - كما ذكر ذلك الإيجي سابقا - إلى إنكار وقوع معركة الجمل، ودفعت العواطف بابن العربي وحتى بالغزالي - كما عرفنا سابقا - إلى السكوت أو إنكار أمور ثابتة بالأدلة والروايات الصحيحة، والتجأ البعض إلى تقديم روايات ضعيفة على الروايات القوية الصحيحة... وهذا التفكير التعصبي يدفع لا ريب إلى الانزلاق عن منهج العلم والعدل الذي لا بد من التزامه لكل دارس ولكل دراسة تهتم بالأحداث التاريخية والاختلافات التي حصلت بين الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

❖ وأخيرا لا بد من تسجيل أن ما توصل إليه الأشاعرة في خصوص مناقشتهم لحدث الجمل هو التزام الصحابة جميعا - رغم اختلافهم، واقتتالهم ورغم استشهاد العدد الكبير منهم - بعدم الوقوع في فتنة أكبر وهي فتنة التكفير لبعضهم. فقد قدمنا بأن عليا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أكد أن المخالفين باغون وليسوا كفارا، وعرفنا بأن أم المؤمنين ترحمت على الشهداء من الطرفين. وإذا كان الشيعة قد سعوا إلى الطعن في

(1) البخاري، الصحيح، (كتاب: الفتن، باب: الفتنة تموج كموج البحر)، رقم: 7100 / 4 / 321.

(2) البخاري، م، س، (كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا)، رقم: 3772 / 3 / 36، وأحمد: 4 / 265.

إيمان الصحابة، واتهموهم بالانحراف العقدي، وركزوا على النجوم مثل أبي بكر وعمر ثم عثمان، وخصوا أم المؤمنين بالطعن والتفسيق والتكفير، فلا شك أن هذا المعطى السلبي والخطير هو الذي دفع أهل السنة والأشاعرة - على الخصوص - إلى التشدد في الرد عليهم، وإلى اعتبار أن الخلاف بين الصحابة كان خلافا جهاديا، يُؤَوَّلُ اجتهاد المخطئين فيه على أوجه خيرة تليق بمقاماتهم في الدنيا والآخرة، ولكن الصحابة الكبار بمن فيهم عائشة وطلحة والزبير لم يفسقوا بخروجهم في الفتنة، فكيف القول بخروجهم عن الملة والدين.

مصادر البحث ومراجعته:

- (1) القرآن الكريم برواية ورش.
- (2) الآمدي، أ بكر الأفكار، تح: أحمد محمد المهدي، ط: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة: 1423هـ/2002م.
- (3) ابن أبي زيد القيرواني، الرسالة، ضمن شرح البغدادي عليها، ط: دار الكتب العلمية، بيروت: 1429هـ/2008م.
- (4) ابن أبي شيبة، المصنف في الأحاديث والآثار، تح وتعليق: سعيد محمد اللحام، ط: 1 دار الفكر، بيروت: 1409هـ/1989م.
- (5) ابن العربي، (العواصم من القواصم، في تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم)، تح: محب الدين الخطيب، انظر، ط: دار المعرفة، البيضاء: 1406هـ/1986م.
- (6) ابن العربي، العواصم من القواصم، مكتبة الأنصار للنشر والتوزيع، القاهرة، 1427هـ/2006م.
- (7) ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين، (باب معرفة الناس)، تح: محمد عبدالقادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة: 1994م.
- (8) ابن حجر، الإصابة، تح: علي البجاوي، نشر: دار النهضة، مصر (د-ت).
- (9) ابن حجر، فتح الباري، تح: عبدالعزيز بن باز/ ترقيم: محمد فؤاد عبدالباقي، ط: دار الحديث، القاهرة: 1424هـ/2004م.
- (10) ابن حنبل، المسند، تح: مجموعة من الباحثين، ط: مطبعة عالم الكتب، بيروت: 1998م.
- (11) ابن خلدون، المقدمة، ط: بعناية عادل بن سعد، في دار الكتاب العلمية، بيروت 2010م.
- (12) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ط: دار صادر، بيروت: 1974م-1977م.
- (13) ابن عبدالبر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ط: مكتبة مصر «د-ت».
- (14) ابن ماجه، السنن، تح: محمد فؤاد عبدالباقي ومذيل بأحكام الألباني، ط: دار الفكر، بيروت (د-ت).
- (15) أبو الحسن الأشعري، الإبانة عن أصول الديانة، تح: فوقية محمود، ط: دار الأنصار، القاهرة: 1977م.

- (16) الأشعري، مقالات الإسلاميين، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: المكتبة العصرية، بيروت: 1990 م.
- (17) الإيجي، المواقف في علم الكلام، ط: عالم الكتب، (د-ت).
- (18) الباقلاني، تمهيد الدلائل وتلخيص الأوائل، تح: عماد الدين حيدر، ط: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت: 1987 م.
- (19) البخاري، الصحيح، تح: محب الدين الخطيب ومحمد فؤاد الأهواني، ط: 1 المطبعة السلفية ومكتبتها، 1400 م.
- (20) البخاري، خلق أفعال العباد، تح: عبدالرحمن عميرة، ط: 2 نشر دار عكاظ، جدة: (د.ت).
- (21) البغدادي (عبدالقاهر)، الفرق بين الفرق، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: مكتبة دار التراث، القاهرة: 1428 هـ/2007 م.
- (22) البغدادي (عبدالقاهر)، -أصول الدين، ط: 2 دار الكتب العلمية، بيروت: 1981 م.
- (23) البيهقي، السنن الكبرى، ط: مجلس دائرة المعارف، الهند: 1354 هـ.
- (24) الترمذي، السنن، تح: محمد شاكر وآخرون، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت (د.ت).
- (25) الجويني، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تح: أسعد تميم، ط: 1 مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت: 1985 م.
- (26) الجويني، البرهان في أصول الفقه، تح: عبدالعظيم محمود الديب، ط: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة: 1412 هـ/1992 م.
- (27) الحاكم، المستدرک، ط: دار الفكر، بيروت: 1398 هـ.
- (28) الخلال (أبو بكر)، كتاب السنة، تح: عطية الزهراني، نشر: دار الراية، الرياض: 1410 هـ/1989 م.
- (29) خليفة، التأريخ، تح: أكرم ضياء العمري، ط: دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض: 1405 هـ.
- (30) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ط: دار الحديث، القاهرة: 1427 هـ/2006 م.
- (31) الريبوني (أحمد): نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، ط: 4 الدار العلمية للكتاب الإسلامي: 1995 م.

- (32) سعيد بن سعيد العلوي-الخطاب الأشعري-مساهمة في دراسة العقل العربي الإسلامي، ط: دار المنتخب العربي، بيروت: 1412هـ/1992م.
- (33) الشنقيطي (محمد بن المختار)، الخلافات السياسية بين الصحابة، ط: مؤسسة الانتشار العربي، بيروت: 2011م.
- (34) الطبراني، المعجم الكبير، تح: حمدي عبدالمجيد السلفي، ط: مكتبة ابن تيمية، القاهرة: (د-ت).
- (35) الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ط: 5 دار المعارف، القاهرة: 1992م.
- (36) عبدالرزاق: المصنف، تح: حبيب الرحمن الأعظمي، ط: دار القلم، بيروت: 1390هـ.
- (37) العلائي، تحقيق منيف الرتبة عن عمن ثبت له شرف الصحبة، تح: عبدالرحيم محمد القشقرى، نشر: دار العاصمة، الرياض: 1410هـ.
- (38) العمري أكرم ضياء، عصر الخلافة الراشدة، محاولة لنقد الرواية التاريخية وفق مناهج المحدثين، ط: مكتبة العبيكان، الرياض (د-ت).
- (39) الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، ط: دار الكتب العلمية: بيروت: 1983م.
- (40) القرضاوي، الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، مع نظرات تحليلية في الاجتهاد المعاصر، ط: 3، دار القلم، الكويت: 1410هـ/1985م.
- (41) النسائي، الكبرى، تح: حسن عبدالمنعم شلبي، ط1 مؤسسة الرسالة، بيروت: 2001م.
- (42) الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ط: 3 دار الكتاب العربي، بيروت: 1402هـ.